التعددية وقضية الهوية في المجتمع المصري: دراسة ميدانية

التعددية وقضية الهوية في المجتمع المصري: دراسة ميدانية

حنان محمد حافظ(*)

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية لقضية الهوية في المجتمع المصري في ظل عصر العولمة، وعرضت الدراسة لمفاهيم الهوية والمواطنة والعولمة، وتبنت نظرية التفاعلية الرمزية، معتمدة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وذلك من خلال عينة قوامها 2000 مفردة، مستعينة بأداة استبيان لجمع البيانات من عدة محافظات هي:القاهرة، والمنوفية، والفيوم، والإسماعيلية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الهويات المتعددة قد لعبت دورًا في الممارسات الاجتماعية فبالنسبة للنوع، هناك اعتقاد لدى كل من الذكور والإناث بأن المجتمع المصري يشهد بالفعل تمييزًا في التعامل بين الأفراد على أساس النوع ، بينما لا يوجد تمييز في التعامل بين الأفراد على أساس الديانة. وبالنسبة للانتماء الجغرافي فقد أوضحت النتائج أن سكان المحافظات أكثر شعورًا بالتمييز من سكان القاهرة. فضلاً عن أن هناك العديد من المتغيرات التي أثرت في الهوية، وقد اتضح تداخل تلك المتغيرات، سواء الداخلية أو الإقليمية، أو العالمية.

مقدمة في الإشكالية البحثية:

حظيت قضية الهوية باهتمام العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية كافة، وخاصة فيما يتعلق بالعناصر التي تُشكل تلك الهوية، حيث أشار فوكوه إلى أننا –كأفراد–

(*)مدرس علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

نملك هويات متعددة، وليس هوية واحدة فقط. وقد أوضح في سياق تحليله لتلك الهويات التي نجمع بينها في ذاتنا (على حد تعبيره) أنها مرتبطة بعدد من الممارسات الاجتماعية – ترتبط هي نفسها بأبنية هوية أكبر وأشمل. ومن تلك الأبنية: الطبقة، والإثنية، والعرق، والنوع الاجتماعي، والهوية الجنسية. وأضاف أنه من المهم أن نلاحظ أن تلك الهويات المختلفة ليست في الحقيقة منفصلة عن بعضها البعض تمام الانفصال، ولكنها تتفاعل مع بعضها البعض. (جون سكوت وجودن مارشال: 2011، ص ص 433-438).

وعلى الرغم مما أشار إليه فوكوه حول عدم انفصال تلك الهويات، إلا إنه أُثير جدل واسع حول مدى أهمية كل عنصر في تشكيل الهوية، فقد طرح حسن حنفي تساؤلاً حول مدى إمكانية تحديد مسألة الهوية والعنصر الأساسي الذي تنبع منه هذه المسألة، وهنا أوضح أن كل عنصر ينطوي على دلائل ضعفه أو عدم انفراده كمصدر للهوية، حيث أشار إلى أن الهوية هي هوية المكان، من حيث إن الإنسان يولد في بقعة من الأرض، في وطن. ينشأ فيه ويترعرع، يقضي طفولته، ورجولته وشيخوخته. يحن إليه كلما غادره . (حسن حنفي:2012، ص 63).

من ناحية أخرى، هناك آراء أكدت أن أكثر العناصر المحددة للهوية هي اللغة، إذ ليست اللغة أداة للتعبير فحسب، ولا وسيلة للتواصل بين الأفراد، لا شأنًا من شؤون العلم والثقافة والتدريس، ولكنها شأن من شؤون الهوية والأمن القومي والسيادة الوطنية والاستقرار الاجتماعي والنفسي، وهي الناطق الرسمي بلسان الهوية، ووسيلة إدراك العالم وتصنيف المجتمعات؛ لأنها نتاج المعاني والقيم التي يُشيدها الأفراد عبر اللغة، والطابع الخاص بمجتمع من المجتمعات ناتج من تفاعل ما يسري بداخله من خطابات لغوية مرتهنة بالمتغيرات التاريخية. (عبد الرحمن بودع: 2013، ص 82).

ويأتي عنصر الثقافة ليطرح تساؤلاً آخر وهو: هل تنشأ الهوية من الثقافة؟ فهناك الهوية الإسلامية من الثقافة الإسلامية وهو ما يربط المسلمين جميعًا على اختلاف لغاتهم وأعراقهم وأوطانهم. فما يربط المسلمين هو الإسلام باعتبار لغته العربية، لغة القرآن، والثقافة الإسلامية. (حسن حنفي:2012، ص 63).

ويمكن القول إن قضية تعدد العناصر التي تُشكل الهوية أو ما يُطلق عليه "الهويات المتعددة" تُثير تساؤلاً حول أثر تلك التعددية على العلاقات الاجتماعية في المجتمع المصري، كما تلفت الانتباه إلى أهمية التركيز على عناصر الهوية المشتركة (التاريخية والثقافية) بين أبناء الوطن الواحد، والتي تعلو على تلك الهويات المتعددة كالدين أو اللون أو العرق أو النوع أو الانتماء لمنطقة جغرافية بعينها، مما يغذي الإحساس بالمواطنة والانتماء والاندماج الاجتماعي. وهو ما يعني ارتباط الهوية بالمواطنة، فالهوية هي الخصوصية التاريخية والثقافية التي تجمع بين أفراد الوطن الواحد وينتج عنها إحساس هؤلاء الأفراد بالانتماء إلى أمة معينة والارتباط بوطن معين، وتحقيق أقصى حالات التعايش السلمي الممكنة في المجتمع.

وقد واجهت هذه الخصوصية العديد من التحديات والتي تجسدت في مفهوم العولمة، حيث ذهب أغلب المفكرين والباحثين إلى الاعتقاد بأن العولمة فعل يقلص امتداد الكون في هوية واحدة متجانسة ثقافيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا. فالعولمة وفقًا لهذا المنظور تعمل على بناء ثقافة واحدة تسعى إلى تذويب الحدود، والحواجز الثقافية الواحدة، والحياة الاقتصادية الواحدة. (عمرو خاطر عبد الغني وهدان: 2010، ص 111).

ومن هنا طرحت هذه الدراسة تساؤلاً أساسيًا وهو: ما الأبعاد الاجتماعية لقضية الهوية في المجتمع المصري في ظل عصر العولمة؟

وقد انقسمت تلك الدراسة إلى خمسة أقسام أساسية وهي:

أولاً: في منهجية الدراسة

ثانيًا: الهوية: المفهوم والنظرية

ثالثًا: الدراسات السابقة: رؤية نقدية

رابعًا: الهوية المصرية عبر المراحل التاريخية

خامسًا: أثر الهويات المتعددة على الواقع المصري : رؤية تحليلية

أولاً: في منهجية الدراسة

1-تساؤلات الدراسة:

أثارت هذه الدراسة تساؤلاً عامًا عن الأبعاد الاجتماعية لقضية الهوية في المجتمع المصري في ظل عصر العولمة. للإجابة عن هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما مدى إدراك أفراد العينة لمفهوم الهوية؟

ب- ما أثر الهويات المتعددة على الممارسات الاجتماعية لأفراد العينة؟

ج- ما أثر الهويات المتعددة على مدى شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة ؟

د- ما أهم المتغيرات التي قد تؤثر على الهوية في المجتمع المصري سواء داخلية، أو إقليمية، أو عالمية ؟

2- منهج الدراسة:

أ- الطريقة العامة للبحث: اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

ب- أداة جمع البيانات: تم تطبيق استمارة استبيان مكونة من مجموعة الأسئلة التي تجسد بعض العناصر الرئيسية للهوية كالنوع، والدين، واللغة، والانتماء. فضلاً عن تأثير المتغيرات الداخلية، والإقليمية، والعالمية على الهوية.

وقد استغرقت الدراسة الميدانية ستة أشهر تقريبًا من أغسطس 2015 حتى فبراير 2016.

ج- أسلوب التحليل والتفسير: كان الاعتماد على الأسلوب الإحصائي الكمي، وتفسير نتائج الدراسة في ضوء المقولات النظرية للدراسة، وأوضاع المجتمع المصري في الفترة الراهنة.

د- عينة البحث: أُختيرت عينة عمدية مكونة من (2000 مفردة) رُوعي في تحديدها المتغيرات التي تعكس جوانب الهوية والمواطنة.

- طريقة سحب العينة: تم سحب عينة عمدية من المناطق الآتية:

- محافظة القاهرة : 500 مفردة تعكس تنويعات حضرية.

- وجه بحري: محافظة المنوفية 500 مفردة (تمثل الريف، والحضر مناصفةً)

- وجه قبلي: محافظة الفيوم 500 مفردة (تمثل الريف والحضر مناصفةً)

- مدينة من مدن القناة: محافظة الإسماعيلية 500 مفردة (تمثل الريف والحضر مناصفةً) وقد رُوعي في اختيار المفردات المتغيرات التالية:

النوع ، الديانة، الفئات والشرائح الطبقية المختلفة ، الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي

- وقد عمدت الدراسة انتقاء مفردات العينة، بحيث تعكس وتمثل الاتجاهات المتصارعة حاليًا – في المشهد السياسي المصري- وخاصةً الصراع حول الهوية و المواطنة (إسلاميين/ يساريين/ اشتراكيين/ من ليس لديهم اتجاه معين).

هـ- خصائص عينة الدراسة

هـ- أ – توزيع مفردات العينة وفقًا لمتغير الحضر- الريف:

تم تطبيق الدراسة الميدانية على الريف والحضر بمحافظات (المنوفية، الفيوم، الإسماعيلية). بينما رُوعي التطبيق على تنويعات حضرية في محافظة القاهرة. وقد

جاءت أغلبية أفراد العينة من المقيمين في الريف، وذلك بنسبة 62,5%، بينما بلغت نسبة المقيمين في الحضر 37,5% . (الجدول رقم 1).

هـ- ب- توزيع مفردات العينة وفقًا لمتغير النوع:

فيما يتعلق بالتوزيع النوعي فقد بلغت نسبة الذكور 53,3%، بينما بلغت نسبة الإناث 46,7% .(الجدول رقم 2).

هـ- ج- توزيع مفردات العينة وفقًا لمتغير العمر:

تبين من خلال نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة – وفقًا للسن – يقع في فئة (20- أقل من 25 سنة) وهي 33%، بينما أقل نسبة تقع في الفئة العمرية (60 سنة فأكثر) وهي 3,4%. ويمكن القول إن أغلبية أفراد العينة من فئة الشباب، وهي الفئات العمرية التي تقع من (20 – إلى أقل من 40 سنة) حيث بلغت 73% من إجمالي العينة. (الجدول رقم 3).

د- توزيع مفردات العينة وفقًا للحالة الاجتماعية:

يمثل المتزوجون أعلى نسبة من إجمالي العينة 51,5%، ويليها فئة أعزب40,1%، أما أقل فئة فهي (مطلق) حيث بلغت نسبتها 1,7% من إجمالي العينة. (الجدول رقم 4).

هـ- توزيع مفردات العينة وفقًا للديانة :

يمثل المسلمون أعلى نسبة من إجمالي العينة 88,8%، بينما بلغت نسبة المسيحيين 11,2%، وهو ما يتسق مع واقع المجتمع المصري بشكل عام. (الجدول رقم 5).

و- توزيع مفردات العينة وفقًا للحالة التعليمية:

بلغت نسبة الحاصلين على المؤهل الجامعي أعلى نسبة من أفراد العينة 44%، وأقل نسبة تقع داخل فئة الحاصلين على شهادة ابتدائية 2%. وبصفة عامة بلغت نسبة

الحاصلين على مؤهل الثانوية العامة وما دونها 48%، وبلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي وما فوقه 52%. (الجدول رقم 6).

ز- توزيع مفردات العينة وفقًا للانتماء الأيديولوجي:

كانت أعلى نسبة من أفراد العينة للذين ليس لهم توجه أيديولوجي حيث بلغت 77,1% من إجمالي عينة الدراسة، ثم تليها بفارق كبير المنتمون إلى الاتجاه الإسلامي بنسبة 8,8%، ثم المنتمون إلى الاتجاه اليميني 7,1%، وأخيرًا المنتمون إلى الاتجاه اليساري بنسبة 7%. (الجدول رقم7).

ح- توزيع مفردات العينة وفقًا للحالة المهنية:

يمثل العاملون نسبة 58,9% من إجمالي العينة، بينما كانت نسبة غير العاملين 41,1% وتشمل هذه النسبة الطلاب أو الأشخاص المتقاعدون. وقد تبين أن أعلى نسبة من أفراد العينة بين العاملين في المستوى الثالث (مهنيون) بنسبة 10,5%، بينما أقل نسبة بين العاملين في المستوى الأول: إدارة عليا 2,9%. (الجدول رقم8).

ط- توزيع مفردات البحث وفقًا لفئات الدخل الشهري

كانت الفئة (أقل من 1500 جنيه) هي النسبة الأعلى للمبحوثين – وفقًا لتوزيع الدخل الشهري – ونسبتهم 59,4%. وكانت أقل فئة هي الفئة (9000-10500) ونسبتهم كانت 0,2%. (الجدول رقم 9).

ثانيًا: الهوية: المفهوم والنظرية

تستعرض الدراسة في هذا الجزء أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الهوية، فضلاً عن أهم المقولات النظرية التي تناولت هذا الموضوع وهو ما سيتضح فيما يلي:

1- مفاهيم الدراسة:

تتناول هذه الدراسة مفهوم الهوية كمفهوم أساسي، وهناك عدة مفاهيم مرتبطة بشكل أو بآخر بهذا المفهوم، كمفهومي المواطنة والعولمة، وذلك على النحو التالي:

أ- مفهوم الهوية **Identity**

مصطلح "الهوية" لفظ تراثي قديم، موجود في كتب المصطلحات مثل "التعريفات " للجرجاني. ومعناه أن يكون الشيء هو، وليس له مقابل مما يدل على ثبات الهوية. وهو موجود أيضًا في المعاجم والقواميس الغربية في مصطلح **Identity** وأحيانًا في مصطلح "الأنية" المشتق من "أنا" **Ispeity** بنفس المعنى. ويستعمله الفارابي في كتاب "الحروف" في مقابل اللفظ الغربي **Alterity** ويعني الغيرية. وهو على نقيض الهوية.

كما تعني "الهوية" الشخصية أو التحقق منها، أي مطابقة الشيء لنفسه. فالهوية تتعلق بالشخصية وبالعدد وبالتفرد وبالكيف كما تقول المعاجم التي تعبر عن تصورات مجردة واقتباسات من أقوال الفلاسفة. وهي في الحقيقة وقائع حسية عيانية لا تحتاج إلى كل هذا التجريد . (حسن حنفي: 2012، ص ص 17- 18).

ويرى أنتوني جيدنز أن مفهوم (الهوية) في علم الاجتماع، مفهوم متعدد الجوانب ويمكن مقارنته من عدة زوايا، فالهوية بشكلٍ عام تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم، ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. ويتشكل هذا الفهم انطلاقًا من خصائص محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة، ومن مصادر الهوية التوجه الجنسي، والجنسية، والمنطلقات الإثنية والطبقة الاجتماعية".

يميز جيدنز في إطار تحديده للهوية بين الهوية الاجتماعية، والهوية الذاتية باعتبارها هويات متقابلة، وإن كانت متفاعلة متداخلة. ويمكن النظر إلى تشكيلات الهوية أو الهويات وفقًا لمتصلات أفقية ورأسية متداخلة. فعلى المتصل الأفقي يمكن تمييز

عدة أنماط من الهوية، الهوية الذاتية في مقابل الهويات الموضوعية أو الجماعية أو هوية الجماعة، ثم هوية المجتمع. أما على المتصل الرأسي تتجلى هويات أخرى من أعلى؛ حيث توجد الحضارة التي لها هوية وروح . هذه الهوية الحضارية تفرض طبيعتها وعناصرها على التكوينات الأدنى. (علي ليلة : 2012، ص ص 193-195).

بصعوبة حصرها في تعريف واحد ونهائي. وإن هذا المفهوم– الذي ابتكره أرسطو في منطقه الشكلي وسماه الماهية– والذي ارتبط فيما بعد بهوية الكائن الإنساني ذكرًا أو أنثى، أبيض أو أسود، غنيًا أو فقيرًا، عربيًا أو أعجميًا، إلى آخر تلك التقابلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، شمل كل العلاقات للإنسان مع ما حوله. (إدريس المسماري: 2004، ص ص 32-33).

ويمكن هنا وضع تعريف إجرائي لمفهوم الهوية بأنه : "التصور الذي يعتنقه الفرد عن نفسه وفقًا لعدة متغيرات (كالدين، والنوع، والعمر، والطبقة وغيرها) والذي ينعكس على تصوره للآخرين، وعلاقته بهم في سياق اجتماعي معين".

ب- المواطنة **Citizenship**

سبق أن أُشير إلى العلاقة بين مفهومي الهوية والمواطنة، من ثم اهتمت هذه الدراسة بتناول مفهوم المواطنة، حيث ظهر في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، لكنه بدأ في الانتشار في القرن الثامن عشر بعد أن طرح جان جاك روسو مقولته عن "العقد الاجتماعي"، إلا أن هذا المفهوم لم يُطبق دوليًا على نطاق واسع إلا بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر عام **1948**، بعدها صار القانون الدولي هو الذي يدافع عن مواطنة الإنسان في أي مكان في المجتمع المعاصر. (أحمد مجدي حجازي: 2010، ص22). ويرى الباحثون أن مفهوم

المواطنة يمكن تحديده في ضوء ثلاثة أبعاد أساسية، التحديد اللغوي للمفهوم، السياق الاجتماعي والثقافي والحضاري للمفهوم، والتراث العلمي الذي ينتمي إليه. (علي ليلة : 2013، ص 76).

ويشير مصطلح المواطنة في النظرية السياسية والقانونية إلى حقوق وواجبات الفرد المنتمي إلى الدولة القومية أو دولة المدينة. ويذهب بعض المؤرخين إلى أن المواطنة قد اتسع نطاقها عند تطبيق الديمقراطية، فأصبحت تتضمن تعريفًا أوسع نطاقًا للمواطن بصرف النظر عن اعتبارات النوع، أو السن، أو الانتماء السلالي. استمدت نظريات المواطنة المعاصرة في علم الاجتماع أصولها من كتابات جوردون مارشال، الذي عرف المواطنة بأنها تلك المكانة التي يتمتع بها شخص ما باعتباره عضوًا كامل العضوية في مجتمع معين. وتتضمن المواطنة ثلاثة عناصر: مدنية وسياسية، واجتماعية.

تُعد الحقوق المدنية أمرًا ضروريًا للحريات الفردية، وتُصاغ تلك الحقوق والنص عليها في مواد القانون الرسمي. أما المواطنة السياسية فتتضمن حق المشاركة في ممارسة القوة السياسية في المجتمع، سواء من خلال التصويت في الانتخابات، أو من خلال شغل المناصب السياسية. وتشير المواطنة الاجتماعية إلى حق الاستمتاع بمستوى ملائم من الحياة. (جون سكوت وجوردن مارشال: 2011 ، ص ص 249-250).

أشار قاموس علم الاجتماع إلى مفهوم المواطنة بأنه مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي (الدولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة. ومن هنا استخدم هذا المصطلح في علم الاجتماع للإشارة إلى التزامات متبادلة من جانب الأشخاص والدولة، فالشخص

يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، ولكن عليه في نفس الوقت أن يؤدي بعض الواجبات. (محمد عاطف غيث: د.ت ، ص 56).

بالإضافة إلى ذلك ذُكر هذا المفهوم في موسوعة النظرية الثقافية على النحو التالي: "يقال عن كل كائن بشري (فاعل بشري) إنه يتمتع بالمواطنة، إذا كان يتمتع بخصائص اجتماعية معينة لها معناها السياسي المعتد به قانونيًا (مثل الحقوق والواجبات والالتزامات والحرية في اتخاذ القرارات التي تمثل شأنًا يتصل بمصلحته الخاصة، وفي المشاركة في المصالح العامة، وكذلك المشاركة في حياة المجتمع المدني). وقد يصطلح على تسمية هذه المواطنة "بالمواطنة الأساسية أو الفعلية"، وذلك في مقابل التمتع بالمواطنة الرسمية وهو اللفظ الذي أصبح من المعتاد في أيامنا هذه أن يقتصر معناه على كون الفرد عضوًا في دولة قومية. ويقتضي تمتع الفرد بالمواطنة في معناها الأول أن يشكل الفرد جزءًا من كيان سياسي اجتماعي، وأن تلك الحقوق والواجبات وغيرها من الأمور التي من حق الفرد أن يحوزها في صورتها الحسية الملموسة، وكذلك في صورتها المعنوية استنادًا إلى كونه عضوًا في هذا الكيان. (أندرو إدجار وبيتر سيد جويك: 2009، ص 628).

انطلاقًا من ذلك فإن المواطنة تنطوي على دعامتين أساسيتين:

الأولى: فعل المشاركة؛ وهي الجسد الحي للعلاقة بين الوطن والمواطن، ومن ثم تعني المواطنة، في هذا السياق، ممارسة وانتماء. الثانية: المساواة؛ فعلى الوطن أن يعامل أبناءه دون تفرقة أو تمييز سواء بسبب الدين أو العرق أو الجنس، فالمساواة الكاملة والتامة بين أبناء الوطن الواحد هي الترجمة العملية لمصطلح "مواطنة". وبالتالي فإن

المواطنة هي علاقة بين الفرد والدولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة بين واجبات وحقوق.

وتقوم بين الانتماء والمواطنة علاقة جدلية وثيقة دقيقة، يزداد غناها، وترتفع حرارتها بقدر ما يتطابق الوطن الجغرافي بالوطن السياسي بالوضع الفكري (الأيديولوجي) بوحدة الجماعة الوطنية (أحمد مجدي حجازي: 2010، ص ص 24- 25)، وهذا من شأنه أن يساهم في تشكيل الهوية ثم الحفاظ عليها.

ج- العولمة Globalization

انطلاقًا مما يشكله العصر المعولم – الذي نعيشه الآن – من تحديات على الهوية، فسوف تحاول الدراسة توضيح مفهوم العولمة، فكما يشير جيدنز أن كلمة العولمة قد لا تكون جذابة أو أنيقة، بيد أنه لا يمكن على الإطلاق لأي أمريء يريد أن يفهم مستقبلنا المتوقع أن يتجاهلها. (أنتوني جيدنز :2005، ص15).

وقد طُرح مفهوم "العولمة" منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكان ظهور هذا المفهوم متلازماً مع ما طرأ من تغيرات دولية أسفرت عنها نهاية الحرب الباردة (سقوط الاتحاد السوفييتي وبروز الهيمنة الأمريكية)، ومن هنا اتضح التمييز بين مفهومي "العولمة" و "العالمية".(أحمد الرشيدي:2000، ص 74).

وعلى الرغم من سيادة مفهوم " العولمة" وانتشار تداوله بين المثقفين في العالم، إلا أنه لازال غامضًا، فعلى الرغم من الكم الهائل من المقالات والكتابات والمؤتمرات التي تتناول هذا المفهوم في الخطاب الثقافي المعاصر، إلا أنه من الصعوبة بمكان تحديد كل جوانب العولمة كعملية لها أبعاد وجوانب متعددة ومتشابكة. (أحمد الرشيدي:2000، ص 74).

ويتجسد لنا السجال بين المثقفين في المواقف المختلفة إزاء قضية العولمة، حيث يرى المدافعون عنها أنها عملية حتمية غير قابلة للارتداد، وبالتالي ليس مطروحًا علينا

أن نقبلها أو نرفضها، وإنما المطروح فقط هو كيفية التعامل معها. فيما يذهب المعارضون لها إلى أنه من غير الدقيق علمياً أن يُقال بأن العولمة ليست قابلة للارتداد ويسوق هؤلاء دليلاً على ذلك بأن الاشتراكية في وقتٍ من الأوقات كان يُقال بأنها غير قابلة للارتداد، ومع ذلك انهارت النظم الاشتراكية في أوروبا.(أحمد يوسف أحمد : 1999 ، ص ص 39- 40)، وانهار قبلها معقلها (الاتحاد السوفيتي).

ومن هنا فإن العالم العولمي الذي نحياه الآن يتجه نحو التوحيد والتفكك في الوقت نفسه واتسامه بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ يثير اختلافًا حول العولمة، فأصبح موضوع العولمة يثير المخاوف والقلق داخل العالم الثالث بالذات . (السيد يس :1998- 1999، ص ص 40-41). مما يعني أن التعامل مع مظاهر وتجليات العولمة قد يفرز أحداثاً ونتائج مختلفة أو متناقضة، فإذا كانت الدول المتقدمة قد استطاعت استيعاب تلك التجليات، فإن هذه التجليات سوف تكون أكثر حدة فيما يتعلق بالدول النامية والعربية على وجه الخصوص، ولاسيما ما يتصل بقضية الهوية.

2- الإطار النظري للدراسة:

يرتبط الاتجاه السوسيولوجي الخاص بنظرية الهوية بالتفاعلية الرمزية، كما نبع من النظرية البراجماتية للذات التي تناولها وليام جيمس، وجورج هربرت ميد. حيث نظر كل منهما إلى الذات بوصفها عملية تحتوى على جانبين: الأنا الداخلية (I)، العارف، الداخلي، الذاتي، المبدع، المحدد، الذي لا يمكن للآخرين معرفته، والأنا الخارجية (Me) الأكثر معرفة للآخرين، الخارجي، المحدد، والاجتماعي. والتوحد (أو التماهي) هنا هو مجرد تسمية، تعني أن نضع ذواتنا في قوالب (مقولات) مصاغة اجتماعيًا. فالذات تعد قدرة إنسانية متميزة تمكن الأفراد من التفاعل مع الطبيعة، ومع

العالم الاجتماعي عن طريق اللغة والاتصال. (جون سكوت وجوردن مارشال : 2010 ،ص ص 433-434).

ويرى ستيوارت هول SturtHall أن المجتمعات المعاصرة تميزت كثيرًا بوجود الهويات الجزئية والناس لم يعد بوسعهم امتلاك فكرة موحدة عن هويتهم، وإنما يمتلكون العديد من الهويات التي تكون حينًا متعارضة وملتبسة. وهذه الهويات الجزئية لها مصادر متعددة.

وقد وفرت الطبقة الاجتماعية في الماضي شيئًا من الهوية العليا master identity همشت الهويات الأخرى، وكونت الأساس للصراعات السياسية. وفي الستينيات والسبعينيات بدأ الناس بالاهتمام والتمحور حول قضايا غير الطبقة . فالحركات الاجتماعية الجديدة نشأت وهي مهتمة بالعديد من القضايا والهويات، منها مثلاً الأنوثة feminism ، صراع السود، التحرير الوطني، حركات البيئة. وبدلاً من أن يشعر الناس بكونهم جزءًا من طبقة واحدة، أصبحت هويتهم مجزأة طبقًا لجنسهم، قوميتهم، دينهم، أو العمر أو الوطن، وغيرها. (هارلمبس وهولبورن: 2010، ص98).

وقد اتفق كل من هول وبومان على وجود اتجاه عام في الابتعاد عن الهويات الثابتة نسبيًا أو المرتكز على عوامل اجتماعية مثل الطبقة، والتحول نحو الهويات الصغيرة. وإذا كان بومان يركز على مدى إمكانية الناس في اختيار هويتهم فإن هول يؤكد بشكل كبير على الأهمية المتزايدة للخصوصيات الإثنية في رسم الهوية . وقد واجهت هذه الآراء العديد من الانتقادات وهي:-

- بعض علماء الاجتماع ينكر كون الطبقة فقدت أهميتها كمصدر للهوية ، فمثلاً كل من مارشا ونيوباي وروس و فوكلر في عام 1988 يرون أن الشعب البريطاني لازال

أفراده يرون أنفسهم أعضاء في الطبقات، وأن الطبقة لا زالت مستمرة في تأثيرها على عقائد الناس واختياراتهم في الحياة.

– إن بعض مناصري المرأة يعتبرون الجنس هو المصدر الأساسي للهوية، وهو يقفون بالضد من رؤية (بومان) التي تؤكد على الاختيار الحر للهوية وبعيدًا عن الارتباط بأي عامل اجتماعي. فالجنس إذن يشكل عاملاً أساسيًا يكتسب أهمية أكثر في تشكيل الهوية (حسب زعمهم).

– يرى جنكز أن هناك العديد من التغيرات المتعلقة بتزايد أهمية الجنس كمصدر للهوية ، ولكنه ينكر أن تكون تلك التغيرات جوهرية.(هارلمبس وهولبورن: المرجع السابق نفسه، ص ص 103 –104).

وفي إطار هذا الجدل حول مدى أهمية كل عنصر من عناصر الهوية، سوف يركز هذا الجزء حول أهم المقولات النظرية التي تناولت كل عنصر على حدة، مع الأخذ في الاعتبار أن كلاً منهم يلعب دورًا بشكل أو بآخر في تشكيل الهوية، وتلك العناصر هي: الدين، والنوع الاجتماعي، واللغة ، والانتماء. كما ستتناول الدراسة أهم المقولات النظرية التي تطرقت إلى أثر العولمة على الهوية.

أ– أثر الدين في تشكيل الهوية

هناك العديد من الآراء التي أكدت على العلاقة الوطيدة بين الدين والهوية، ومن أبرز تلك الآراء وجهة نظر دوركايم حول اعتبار الدين تعبيرًا عن شعور عميق بالوحدة، وارتباطه بتشكيل الهوية.

كما ذهب إريكسون إلى أن الدين يلعب دورًا مهمًا في تشكيل الهوية لجميع الفئات عامة، وخاصة بالنسبة لفئة الشباب، فالدين يرتبط ارتباطًا وثيقًا مع عوامل اجتماعية

وتاريخية توفر الأساس اللازم لتشكيل الهوية. كما أن المعايير الدينية وفقًا لرؤية أريكسون تساعد على تمكين الشباب من فهم العالم بشكل أفضل.

وقد أضاف إريكسون أنه من المرجح أن الدين هو الذي أفرز الأيديولوجيات مما يسهم في الفهم العميق للأحداث والتجارب. فحينما يتعرض الشباب لتذبذب مستمر في البيئة الاجتماعية والسياسية، فإنهم يستمدون المعنى المتعالي من الانتماء الديني، ففي حالة عدم وجود وجهة نظر، ورؤية للعالم تقدمها المعتقدات الدينية، والدور الذي تقوم به تجاه تشكيل السلوك وتوجيهه، فسوف تتعدد الخيارات أمام هؤلاء الشباب ومن المرجح أن يتولد اليأس والارتباك. فيمكن للدين أن يقدم إجابات نهائية ووجهات نظر حول القضايا المحيرة في الحياة، والتي قد تكون أكثر فضولاً بالنسبة للشباب تحديدًا.(Steward Harrison Oppong: 2013, pp 9-10)

ب- أثر النوع الاجتماعي في تشكيل الهوية

تستمد فكرة هوية النوع الاجتماعي من التمييز الاجتماعي بين الأنشطة والأدوار بين الجنسين، كما أوضحت عدد من الدراسات – ومن بينها كتابات دوركايم – أن اختلافات هوية الذكر عن هوية الأنثى ترجع إلى الصورة النمطية السائدة عن كل منهما، والتي ترجع جذورها إلى التقسيم الاجتماعي للعمل منذ الثورة الصناعية.

فقد ذكر بعض المؤلفين أن الانقسامات الاجتماعية للأدوار (وبصفة خاصة بين المجالين العام والخاص) ساهمت في تأسيس هوية النوع الاجتماعي، ومن هؤلاء المؤلفين إدلي وويثيرل **Wetherell**، **Edley**، حيث أشارا إلى أن النساء تخضع للعالم الخاص العمل المنزلي (الأسرة) ، ويُنظر إليه بأنه (مجال النساء)، أما العالم العام (العمل والسياسة) فيُنظر إليه بأنه (مجال الرجال).

كما أوضحت ثويتس **Thoits** أنه منذ القرن التاسع عشر وتتولى النساء في الولايات المتحدة الأمريكية الأدوار العاطفية، في حين يتولى الرجال الأدوار المهنية

القائمة على الإنجاز. كما أن هناك مفاهيم كالاعتمادية، والحنان، ونكران الذات تصبح تدريجيًا مؤنثة، بينما تصبح مفاهيم كالحكم الذاتي، وتطوير الذات، والاستقلالية مفاهيم ذكورية. علاوة على ذلك، فإنه لا يمكن إنكار أن هناك اختلافات بين الذكور والإناث، مستندة إلى الناحية البيولوجية، وخاصة من ناحية القوة الفيزيقية، وهذه الاختلافات تستخدم لتبرير عدم المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء، ولكن يمكن تفسير عدم المساواة تلك في ضوء المحددات الاجتماعية (كالدافعية للانجاز، والشخصية، وما إلى ذلك من عوامل) شكلتها ثقافة المجتمع .(Agustin Echabe and Jose Castro: 1999,pp288-300)

ومن ناحية أخرى، ظهرت العديد من الاتجاهات النسوية ومن بينها، أتباع النسوية الممركزة للمرأة التي تدافع عن سياسات الهوية النسائية، وأفضل من يصف تلك السياسات هو كارل شميت **Schmitt** في كتابه "مفهوم سياسي".(**1976**) حيث أوضح أنه عندما يكون هناك شعور ذاتي بالتهديد، يشعر المرء بالحاجة إلى الدفاع عن النفس والتعبير عن الهوية، وإن لم يحدث ذلك، فإن الخطورة تكمن في شعور المرء بالهزيمة والاغتراب عن الذات. فترتكز سياسة الهوية إذا على التمييز بين الصديق والعدو، والنحن تقع في مواجهة الآخرين ضمن سياسة الهوية. وضمن هذه السياسة هناك غضب كبير بشأن الاضطهاد الذي على المرء التعامل معه كونه امرأة، أو من السود. وقد يعطي هذا الاضطهاد لأعضاء هذه الجماعات (المرأة أو السود) هويات يمكن أن يشعر الآخرون بالذنب وعدم الارتياح منها. (ريان فوت: 2004، ص ص 165-166).

ج- أثر اللغة في تشكيل الهوية

من الملاحظ أنه حتى وقت قريب، يعود إلى أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، لم يكن هناك اهتمام كافي بالقضايا السياسية اللغوية (language policy) والملاحظ أن اللسانيين الاجتماعيين من الرعيل الأول الذين تناولوا قضايا السياسة اللغوية قد اهتموا بالقواعد اللغوية في شرق أفريقيا.

أما النظرية السياسية الحديثة فقد أوضحت العلاقة بين اللغة والهوية، وطُرحت مجموعة من العوامل البارزة التي ساهمت في عناية التفكير السياسي المتزايد بمسائل اللغة والهوية، والتي تفسر لماذا تعتبر هذه المسائل مهمة في النظرية السياسية اليوم وهي عوامل يمكن تصنيفها إلى : عوامل إجرائية وعوامل نظرية.

– عوامل ذات طبيعة عملية إجرائية:

ترتبط هذه العوامل بتنامي مجموعة من النزاعات السياسية والتحديات عبر العالم، تدور حول الشأن اللغوي الذي برز كمصدر أساسي من مصادر الخلاف السياسي في سياقات سياسية متمايزة، مؤثرًا بذلك في استقرار عدد من المجموعات السياسية، مما شكل تحديات عملية مباشرة، أوضحت للمنظرين السياسيين قضايا جديدة تلعب الدور الحيوي الذي تقوم به السياسة (أو الحقوق) اللغوية في مسائل البناء الديمقراطي، وبناء المؤسسات السياسية والهويات المشتركة. وهناك مثال على تلك الأخطار التي تهدد اللغات الوطنية في كثير من البلدان، منها البلدان المستعمرة سابقًا، مثل الدول العربية، ومنها دول المغرب العربي بسبب الهيمنة المتزايدة للغة المستعمر. وهي أخطار بدا أن لها صلة مباشرة بقضايا بناء الدولة الوطنية، وتعزيز الهوية الحضارية في هذه البلدان.

– عوامل ذات طبيعة نظرية:

وتتجسد تلك العوامل في محورين أساسيين، وهما محور المواطنة الشريكة الضامنة لاعتبار التعدد الثقافي، ومحور الديمقراطية التداولية الساعية إلى العدالة الاجتماعية

وتساوي الفرص، وهذين المحورين لا يمكن بلورتهما في المجتمع إلا بفضل الدور الذي تقوم به لغة قوية مشتركة موحدة من لغات الهوية. (محمد غاليم : 2013، ص ص313-315).

د- أثر الانتماء في تشكيل الهوية: هوية المكان مقابل الهوية الاجتماعية

سنتناول من خلال نظريتي هوية المكان، والهوية الاجتماعية، عنصر الانتماء باعتباره من ضمن عناصر الهوية، أي كيف يؤثر الانتماء للمكان من ناحية، والانتماء للجماعات الاجتماعية من ناحية أخرى على تشكيل هوية الأفراد.

- نظرية هوية المكان "Place – Identity Theory"

يمكن القول في البداية أن هناك العديد من العوامل التي تسهم في تشكل الهوية؛ كالعوامل الوراثية، والاجتماعية، والثقافية، وتعد البيئة الفيزيقية أحد هذه العوامل. وقد حاولت نظرية شرح كيفية تأثير العمارة والبيئة المادية على تشكيل هوية الفرد، وقد أُطلق عليها نظرية "هوية المكان" حيث تم استخدام هذا المصطلح في أواخر السبعينيات.

وفي البداية طُرحت عدة تساؤلات حول علاقة الهوية بالمكان وهي: هل المكان له أي تأثير على هوية الشخص؟ ولو كان الأمر كذلك، ما نوع هذا التأثير؟ وما آليات هذا التأثير؟

ويعد مكان الهوية هو البنية التحتية للهوية الذاتية، حيث ذهب جولياني **Giuliani** إلى أننا نبدأ في التعرف على أنفسنا مع الأماكن سواء على نطاق واسع (كالأمة، والمدينة ، ألخ)، أو على نطاق أصغر (كالحي، ومكان العمل، والمنزل، والغرفة). وهذا يؤدي إلى أن المفاهيم الذاتية تعتمد في جزء منها على المكان، فعلى سبيل المثال، إن الأفراد يشيرون إلى أنفسهم من خلال وصف البلد التي يعيشون فيها،

والمدينة أو الدولة التي أتوا منها. وأيضًا تتأثر الأماكن بهويات الأفراد، فهؤلاء الأفراد قد يزينون منازلهم وأماكن عملهم بزخارف تعكس هويتهم أو من هم.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أشار بروشانسكي **Proshansky** إلى أن هوية المكان هي جزء من هوية الذات، وهي تعد هوية فرعية كالنوع، والطبقة الاجتماعية، ومع ذلك فقد أدرك أن بعض الهويات الفرعية لها أبعاد مادية أو فيزيقية تلك التي تسهم في تحديد الهوية. بل أضاف أن الهويات الذاتية المتعددة التي تميز الأدوار المختلفة للأفراد تعد جزءًا من هوية المكان الكلية لكل فرد. فهوية المكان تتطور كتطور الأطفال الذين يتعلمون كيفية تمييز أنفسهم عمن حولهم. ويعد المنزل من ضمن محددات الهوية الأولى، وله أهمية قصوى يتبعها الجيران، والمدرسة، فمن خلاله يتعلم الفرد المهارات والعلاقات الاجتماعية، كما تحدث تغييرات في هوية المكان طوال حياته. من هنا تصبح هوية المكان هي قاعدة بيانات معرفية للفرد. (Hauge, Ashild Lappegard:2007, pp1-5).

من ناحية أخرى، أوضحت نظرية عملية الهوية لبريك ويل **Break Well** أن المكان هو جزء من عناصر الهوية ، وأننا لسنا في حاجة إلى نظرية هوية المكان لأنها عنصر من عناصر الهويات الفرعية المختلفة. وقد سعت هذه النظرية إلى اختبار ما إذا كانت التغيرات المكانية أثرت على عملية الهوية بين السكان في مجتمع ما، يمر بمرحلة انتقالية.

وقد تم توجيه النقد لهذه النظرية على اعتبار أنها تعاني من نقص الوثائق التجريبية للتحقق من صحتها، كما تم انتقادها لتجاهلها للأبعاد الاجتماعية للهوية .

- نظرية الهوية الاجتماعية "Social Identity Theory"

تُستخدم عبارة "مفهوم الذات "**Self Concept**" غالبًا عند الإشارة إلى الإجابة عن سؤال "من أنا"، فمفاهيمنا الذاتية تتضمن كل ما يعبر عما يجعلنا

متشابهين مع الآخرين، ويجعلنا متباينين أو مختلفين عنهم. فنحن نُعرف أنفسنا بالصفات التي تميز الأفراد الذين ننتمي إليهم.

وقد أوضح تيرنر **Turner** أن الهوية الاجتماعية تعتمد على نوعية الجماعات والكيانات التي ينتمي إليها الفرد، وكذلك العواطف والقيم التي تُنقل له. وفي بعض السياقات يتأثر إدراكنا وسلوكنا بعضوية تلك الجماعات أكثر من سياقات أخرى. وقد ينتج عن اكتساب الهوية الاجتماعية سلوك جمعي من خلال العضوية في جماعات اجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد جنكز أن الهويات تحتوي على عناصر من الفردية المتميزة، وعلى عناصر يشترك بها الأفراد جماعيًا. وإذا كان لكل فرد هوية خاصة به، فإن تلك الهويات تكتسب طابعها عبر الانتماء إلى الجماعات الاجتماعية. وإذا كانت العناصر الفردية للهوية تؤكد على الاختلافات بينما العناصر الجمعية تركز على التشابهات، فإن الاثنين يرتبطان بإحكام.

وقد استعمل جنكز أفكار التفاعلية الرمزية، واعتبر أن الهوية تتشكل عبر العمليات الاجتماعية. وخلال هذه العمليات يتعلم الأفراد كيفية التمييز بينهم وبين الآخرين من حيث التشابهات ذات الأهمية الاجتماعية وكذلك الاختلافات. ففي فترة الطفولة تنال بعض الهويات أهمية رئيسية وتبقى مستقرة نسبيًا طوال فترة حياة الأفراد. فهويات مثل الجنس والقرابة والخصوصيات الإثنية تعتبر من الهويات الرئيسية والتي يصعب تغيرها خلال حياة الفرد قياسًا بالهويات الأخرى.

إن الهوية الاجتماعية ليست أحادية الجانب وإنما تتشكل دائمًا عبر العلاقات مع الآخرين. يرى جنكز أنه في كل يوم من حياة الأفراد نراهم يحاولون إيصال صورتهم إلى الآخرين، وهم قد ينجحون في ذلك وقد يخفقون. وإذا اخفقوا سوف

يدركون صعوبة الاحتفاظ بالهوية التي يريدونها. والهويات لا تتعلق فقط بانطباعنا عن أنفسنا. وإنما أيضًا انطباعنا عن الآخرين وانطباع الآخرين عنا. فالهوية ذات معنى مزدوج ، فهي داخلية (**internal**) بمقدار ما نعتقد حول هويتنا، وخارجية (**external**) تتعلق بالطريقة التي يرانا فيها الآخرون. فالهويات تتكون وتستقر وفق علاقات تفاعلية بين هذه العوامل الداخلية والخارجية، لتنتج الهوية. (هارلمبس وهولبورن: 2010، ص 105).

وقد تم توجيه انتقادات أيضًا لنظرية الهوية الاجتماعية، فعلى الرغم من أن هذه النظرية قد حاولت توضيح "الإحساس بالمكان" والمعنى الرمزي للمباني، والتماهي مع المكان، ولكن لا توجد أبحاث كافية لتوضيح ما إذا كان التماهي مع الأماكن يحدث بنفس طريقة التماهي مع الجماعات. ومع ذلك، فإن القرب المادي يُحدد كمدعم للتماسك الاجتماعي، وهو القاسم المشترك للهوية الاجتماعية، على سبيل المثال، يُنظر إلى العلاقات الاجتماعية في المناطق السكنية كعامل مهم لتطوير الشعور بالانتماء إلى المكان. ويوضح ما سبق الصلة القوية بين التماسك الاجتماعي وهوية المكان. (Hauge , Ashild Lappegard :2007, p9) .

هـ- أثر العولمة على تشكيل الهوية

حاول ستيوارت هول **Sturt Hall** دراسة التأثير الحقيقي للعولمة على الهوية. فقد أشار إلى أنه في المجتمعات الحديثة كانت القومية تشكل عنصرًا مهمًا للهوية، حيث إن معظم الدول القومية أكدت على أهمية الأمة (**nation**) وحاولت استعمال الهوية الوطنية لخلق التضامن بين المواطنين من مختلف الطبقات أو الأصول العرقية. وفي ظل العولمة لم يعد ذلك ممكنًا وفعالاً .

ويمكن هنا الإشارة إلى ثلاث استجابات رئيسية للعولمة من حيث علاقتها بالقومية:

(أ) في بعض الأماكن حاول الناس إعادة تأكيد هويتهم القومية كوسيلة دفاع، حيث اعتقدوا بوجود تهديد لهويتهم القومية من جانب المهاجرين مثلاً .

(ب) إن أولى ردود الفعل تجاه العولمة تبلور بين الإثنيات الكبيرة. ولكن الجاليات أو الأقليات الصغيرة أيضًا استجابت بطريقة دفاعية. فاستجابة التمييز العرقي والعزل قامت الأقليات العرقية بإعادة التأكيد على ثقافتها وهويتها الإثنية.

(ج) أما رد الفعل الثالث تجاه العولمة تمثل في تشكيل هويات جديدة. ففي بريطانيا مثلاً تجسد ذلك في تشكيل هوية السود وتضم البريطانيين من أفريقيا والكاريبي وآسيا. هوية السود البريطانيين جاءت استجابة للتمييز والإبعاد، وأصبحت الهويات الجديدة مختلفة وتضم أكثر من هوية واحدة.

إن الاستجابتين الأولى والثانية تجاه العولمة أدتا إلى إنعاش الإثنية كمصدر للهوية وبشكل معارض للقومية السائدة. وفي عدة أماكن من العالم طالبت الجماعات الإثنية بدولتها القومية، حينما تفتت الدول القومية الكبرى (مثل الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا)، الأمر الذي قاد إلى موجات من العنف وأحيانًا حرب أهلية. (هارلمبس وهولبورن: 2010، ص ص 99-100).

ويمكن هنا استخلاص عدة مقولات نظرية بناءً على النظريات والمقولات السابقة على النحو التالي:

- **يلعب الدين دورًا محوريًا في تشكيل الهوية، وذلك في المجتمعات البشرية كافة بدرجات مختلفة، وخاصة بالنسبة لفئة الشباب.**
- **يرتبط تأثير وأهمية هوية النوع الاجتماعي بالسياق الاجتماعي، ومدى سيادة الصورة النمطية التقليدية للجنسين في هذا السياق .**

- هناك ارتباط بين الدين واللغة كمصدرين للهوية، وخاصة فيما يتعلق باللغة العربية، فضلاً عن كونهما يمثلان ركيزة أساسية للهوية المشتركة.

– إن كلا من الانتماء الجغرافي والانتماء للجماعات الاجتماعية يؤثران على كيفية تشكيل الأفراد لهويتهم، ورؤيتهم لهوية الآخرين، مما ينعكس بشكل أو بآخر على العلاقات، والممارسات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

تمثل العولمة تهديدًا للهوية الوطنية من جانب، وقد تصبح حافزًا للتمسك بها من جانب آخر، و يتوقف ذلك على درجة انتماء أفراد المجتمع المرتبط بمدى شعورهم بالمواطنة داخل مجتمعهم.

ثالثًا: الدراسات السابقة: رؤية نقدية

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت قضية الهوية، ومن خلال هذا الجزء يمكن تقسيم هذه الدراسات وفقًا للعناصر التي تشكل الهوية كالنوع، والعرق، والدين وغيرها، فضلاً عن الدراسات التي حاولت توضيح أثر العولمة على الهوية وذلك على النحو التالي:

1- دراسات تناولت الدين وعلاقته بالهوية :

ناقشت عدة دراسات هذا الموضوع، ولكن من جوانب مختلفة إلى حد ما. فقد تطرقت بعضها إلى أثر الدين في تشكيل الهوية، والتحديات التي تواجه الهوية الإسلامية وخاصة في ظل عصر العولمة، ومن بين تلك الدراسات دراسة فتحي درويش التي ركزت على الدور الذي يمكن أن تسهم به الثقافة الإسلامية في مساعدة الطفل للتعامل الصحيح مع الأفكار والمفاهيم المرتبطة بالعولمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لرصد وتحليل بعض الكتابات التي تناولت العولمة وآثارها المختلفة، وقد توصلت إلى عدة نتائج منها؛ أن الآثار الثقافية للعولمة من أخطر التحديات التي تهدد الهوية الثقافية للمجتمعات العربية والإسلامية. كما تواجه الثقافة الإسلامية بعض

المعوقات التي تقلل من دورها في حماية الطفل من آثار العولمة. (فتحي درويش: 1999).

وقد اتفقت دراسة كمال عجمي عن الهوية الإسلامية مع نتائج الدراسة السابقة، كما استندت إلى المنهج ذاته، وطبقت استبيانًا على مجموعة من المتخصصين في الحقل التربوي. وأوضحت أن هناك تعددًا لجوانب الهوية فثمة جانب ثقافي وآخر سياسي. فضلاً عن تعرض الهوية الإسلامية للعديد من التحديات مثل العولمة والغزو الفكري والاستشراق. (كمال عجمي: 2002)..

بالإضافة إلى ذلك، هناك دراسة سمير مرقس التي اهتمت بأثر الدين في تشكيل الهوية، ولكن من منطلق مفهوم المواطنة، وخاصة فيما يتعلق بقضية الأقباط والطائفية، حيث حاولت رصد موقف الأقباط من الخصوصية الثقافية. وقد توصلت إلى عدة نتائج منها: إن النظام السياسي قد ساهم في دعم الخطاب الطائفي – بوعي أو بغير وعي – من خلال النظر إلى الأقباط باعتبارهم جماعة دينية يتم التواصل معهم من خلال الكيان الديني. فضلاً عن أن جوهر الخطاب الأقلوي ينزع إلى الدفاع عما يمكن أن يُطلق عليه "المسألة القبطية" ويحظى هذا الخطاب بدعم من الطبقة الوسطى الدنيا في المقام الأول، ونوعية من المستثمرين من الذين يعملون في مجالات ريعية الطابع في الغالب، وهذا التلاقي النقيض يشير إلى أن المسألة في المقام الأول لها أسبابها المجتمعية والمؤثرة على الطبقة الوسطى سلبًا. (سمير مرقس: 2008 ، ص ص 432-433).

2- دراسات تناولت النوع وعلاقته بالهوية:

هناك عدة دراسات حاولت الكشف عن أثر النوع بجانب متغير العمر على إدراك الهوية، ومنها دراسة عصام حسين عن إدراك الهوية لدى الطفل المصري والتي

اهتمت بعنصري العمر والنوع في هذا الصدد، حيث استهدفت معرفة وتحديد المرحلة العمرية التي يبدأ فيها الطفل المصري إدراك هويته الثقافية. وصممت الدراسة مقياسًا وطبقته على عينة عشوائية من الأطفال بلغت (192) طفلا وطفلة من سن 4– 10 سنوات. وقد توصلت إلى عدة نتائج منها: إن الذكور أكثر إدراكًا لهويتهم القومية من الإناث. وأن السن الطبيعي لإدراك الطفل المصري لهويته القومية ما بين (7:6) سنوات. (عصام حسين: 1991).

علاوة على ذلك، هناك دراسة أوجستين إيكلباريا، وجوسي لويس **Agustin Jose Luis , Echelbarria** التي تطرقت إلى العوامل المؤثرة في تشكيل هوية النوع ، واهتمت أيضًا بمتغير العمر، ولكن بالتركيز على فئة الشباب تحديدًا. وقد استهدفت تحليل تأثير العوامل السياسية على هوية النوع الاجتماعي، من خلال محاولة التعرف على تصورات الأفراد عن أنفسهم في سياق عملهم (أو في علاقاتهم الوطيدة) بالاستناد إلى الموقف التجريبي، وقد طُبقت الدراسة على 679 مفردة (294 من الذكور)، و(385 من الإناث)، وتتراوح أعمارهم ما بين (28– 30 سنة). وقد أوضحت نتائج الدراسة أن وجود المرأة في مهن مرموقة وقوية يساهم في تعديل الصورة النمطية التقليدية للجنسين. وفي المقابل فإن التركيز المفرط على العوامل النفسية (مثل الاختلافات بين الصورة الذاتية للرجال والنساء والقدرات المعرفية) يمكن أن تخفي البعد الاجتماعي والإيديولوجي لاختلافات النوع .(Agustin Echelbarria , Jose Luis:1999,pp 292-293).

من ناحية أخرى، هناك دراسة أدريان روبرتسون **Lilly , T.M Adrian Robertson** التي ركزت على أثر هوية النوع الاجتماعي على استهلاك المنتجات والعلامة التجارية والاستهلاك. وقد بلغ حجم عينة الدراسة (258 مفردة) من الرجال والنساء، واتفقت هذه الدراسة مع الدراسة السابقة فيما يتعلق بالتطبيق على الذين

تتراوح أعمارهم ما بين (18 – 30 سنة). وتم التركيز على الأفراد الذين يستخدمون منتجات العناية الشخصية في حياتهم اليومية، ومحاولة التعرف على تصورات هؤلاء الأفراد تجاه العلامة التجارية لتلك المنتجات. وقد أوضحت بعض النتائج أن هناك علاقة بين هوية النوع الاجتماعي وبين الاستهلاك والتمسك بالماركة، حيث إن الهويات الأنثوية تميل بقوة لاستهلاك منتجات العناية الشخصية. أما الرجال فهم أقل استهلاكًا لتلك المنتجات، ويمكن تفسير ذلك بأن هؤلاء الرجال يرون أن منتجات العناية الشخصية أكثر ارتباطًا بالشكل التقليدي للنساء، واستهلاكهم لهذه المنتجات سيقلل من الصورة الذاتية للذكورة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرجال يميلون إلى العلامة التجارية التي ستوفر لهم صورة ذاتية مفضلة للذكورة. (Lilly , T.M Adrian Robertson:2012, pp 86-87).

3- دراسات تناولت الانتماء العرقي وعلاقته بالهوية :

انصب اهتمام الدراسات التي تناولت أثر الانتماء العرقي في تشكيل الهوية بالتغيرات التي طرأت على المجتمعات القبلية وكيف انعكست هذه التغيرات على الهوية البدوية، ومن تلك الدراسات دراسة أحمد عبد الموجود عن الهوية الثقافية في المجتمع البدوي والتي استهدفت التعرف على عوامل التغير في مجتمع الدراسة، وأهم مظاهر وآثار هذا التغير على الثقافة البدوية المعاصرة، والكشف عن أهم ملامح الهوية الثقافية، ومظاهر التغير فيها وأسبابه. وقد طُبقت الدراسة في مدينة دهب وهي إحدى مدن محافظة جنوب سيناء. وأوضحت النتائج أن الدين واللغة كانا من أهم محددات الهوية التي لعبت دورًا في مقاومة الثقافة الإسرائيلية. بينما لم تؤد الأصول العرقية ولا العلاقات العرقية، بالإضافة إلى الموطن والأسرة الدور الواجب في الحفاظ على الهوية البدوية أو إدماج الثقافة البدوية في الثقافة المصرية القومية. كما لا يشعر

أبناء المجتمع من البدو كثيرًا بتميز هويتهم وثقافتهم البدوية، بل على العكس من ذلك يشعرون بضعفهما لعدم ملاءمتها للحياة المعاصرة في مجتمع الدراسة. (أحمد عبد الموجود الشناوي: 2008، ص 11، ص ص 271-273).

ومن ناحية أخرى، قامت الباحثة بإجراء دراسة على قبائل "أولاد علي" القاطنة في قرية جزاية، بمحافظة الجيزة. ومقارنتها بقبائل "أولاد علي" بقرية رأس الحكمة بمحافظة مرسى مطروح . واستهدفت تناول قضية المواطنة والبدو، وهي من القضايا وثيقة الصلة بموضوع الهوية والانتماء. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي والمنهج المقارن. وقد أوضحت بعض النتائج على خلاف الدراسة السابقة أن أفراد قريتي جزاية ورأس الحكمة كانوا متمسكين بهويتهم وآليات تنظيمهم السياسي القبلي. فضلاً عن أن مستقبل علاقة أفراد قبائل أولاد علي بمفهوم المواطنة مرهون بممارسات الدولة تجاه حقوق وواجبات المواطنة، مع التركيز على فئة الشباب، لظهور بوادر تأثيرهم الواضح على جماعات هذه القبائل . (حنان محمد حافظ : 2013، ص ص 145-146).

4- دراسات تناولت أثر اللغة في تشكيل الهوية:

تناولت العديد من الدراسات أثر اللغة على تشكيل الهوية، وقد ركزت على لغة التعليم تحديدًا، واتبعت منهج المقارنة بين أثر التعليم باللغة العربية في مقابل التعليم باللغة الأجنبية، وأثر ذلك على هوية الطلاب، كدراسة أحمد حسين عن لغة التعليم وتأثيرها على الهوية العربية، والتي اعتمدت على الأسلوب الوصفي، وعلى الاستبيان الذي يتضمن مقياسًا عن الهوية العربية. كما تكونت عينة الدراسة من 310 طالبًا وطالبة، توزعت بطريقة متساوية نسبيًا على نمطين من الجامعات التي توجد في

المجتمع المصري، وهما: جامعات حكومية وطنية، واللغة الأساسية للتدريس فيها هي اللغة العربية، حيث تم اختيار جامعتي القاهرة وحلوان، ونمط الجامعات الأجنبية، حيث اللغة الأساسية للتدريس فيها هي اللغة الإنجليزية، كالجامعة الأمريكية، والجامعة الألمانية. وقد أوضحت أبرز النتائج صحة فرضية العلاقة الجدلية بين الاعتماد على اللغة القومية في التعليم وشدة الارتباط بالهوية العربية، ومقوماتها الأساسية. وما يُفضي إليه الاعتماد على اللغات الأجنبية من فجوات ومشكلات في الهوية العربية لدى الدارسين بها، ووهن في وشائج الانتماء إلى الوطن، وعدم الاهتمام بقضاياه وهمومه وتطلعاته.(أحمد حسين حسنين، 2013، ص 361).

ومن ناحية أخرى، طرحت دراسة فاتن محمد عن تأثير لغة التعليم على الهوية تساؤلاً وهو هل تؤثر لغة التعليم على الهوية لدى الطلاب في مصر أم لا؟ وقد استخدمت المنهج الوصفي، ومقياسًا لقياس الهوية طبق على عينة من 200 طالب من مدراس تدرس باللغة العربية، وأخرى تدرس بالغة الأجنبية، الثانية استبانه موجهة إلى200 من الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في مختلف التخصصات. وأوضحت أبرز النتائج التي جاءت مخالفة للدراسة السابقة بأنه لا توجد فروق حقيقية بين المجموعتين في مقياس الهوية حيث تفوقت المجموعة التي درست باللغة العربية في حرصها على قراءة تاريخ الوطن والاعتزاز باللغة والحرص على المشاركة وتراجعت في تكوين الصدقات، معرفة أمور الدين، وكذلك المجموعة التي درست باللغة الأجنبية تفوقت في تكوين الصدقات واحترام العادات والتقاليد، تراجعت في الرغبة في تمثل جميع مظاهر الغرب، وبالتالي لا يوجد تأثير واضح للغة التعليم على هوية الإنسان، وما ذكره الخبراء أن التعليم باللغة الأجنبية لا يؤثر على هوية الطلاب . (فاتن محمد عبد المنعم عزازي: 2014).

وتختلف الدراسة الراهنة عن هاتين الدراستين في تناولها لأثر اللغة في تشكيل الهوية، حيث لن تتطرق إلى لغة التعليم، بل ستحاول الكشف عن مدى إدراك أفراد العينة لأهمية اللغة العربية في تشكيل الهوية. وهو ما أوضحته دراسة بسام بركة عن أثر الترجمة إلى العربية على تعزيز الهوية، حيث أشارت إلى أن اللغة العربية تسهم مثل غيرها من اللغات البشرية في تكوين جانبين من الهوية عند الإنسان العربي، أي الجانب الفردي والجانب الجماعي، ولكنها تمتاز في هذا المجال عن غيرها من اللغات بأنها كانت ولا تزال تكون المحور الذي ترتبط به هوية الدين. فهذا الجانب السماوي من هوية المواطن المسلم يرتبط ارتباطًا وثيقًا باللغة العربية لأنها لغة القرآن الكريم، ولغة الحديث النبوي الشريف . (بسام بركة: 2013، ص 31).

5- دراسات تناولت أثر العولمة في الهوية:

تطرقت العديد من الدراسات على أثر العولمة على الهوية وبصفة خاصة الهوية الثقافية، وإن اختلفت الفئات التي كانت محلاً لدراستها. فهناك دراسات تناولت هذه القضية بالتركيز على الطلاب في مجتمعات مختلفة، كدراسة طلعت منصور التي استهدفت الكشف عن الشعور بالهوية الثقافية مقابل الشعور بالاغتراب لدى الطلاب في المجتمع الكويتي، واستخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي في تحليلها للبيانات الميدانية من عينة مكونة من (275) طالبًا وطالبة. وقد أبرزت نتائجها ضعف العلاقة بين الإحساس بالهوية الثقافية مقابل الشعور بالاغتراب؛ ويعني ذلك أن أفراد العينة قد أظهروا توجهًا قويًا نحو الهوية الثقافية، مقابل الشعور بالاغتراب مما قد يرجع إلى إحساس عميق بالذات وتأكيدها . (طلعت منصور: 1983).

أما دراسة محمد شريف والتي سعت إلى الكشف عن الهوية الثقافية لدى طلاب الجامعات المصرية الخاصة والتعرف على مصادر تشكيلها، وأهم مقوماتها. واعتمدت على الأسلوب الإحصائي في منهجيتها. ومن أهم نتائجها أن الجانب

الديني يحتل مكانة كبيرة في تحديد الهوية الثقافية لطلاب الجامعات المصرية الخاصة، ويرجع هذا إلى التنشئة الاجتماعية التي تعتمد على دعم وتعزيز القيم الدينية لدى الأبناء. كما يمثل المقوم الاجتماعي للهوية الثقافية أهمية بدرجة كبيرة، ويتمثل في العادات والتقاليد واحترام القيم الأسرية. ويوضح ذلك دور المجتمع بما فيه من مؤسسات مثل الأسرة والمدرسة والمنظمات المختلفة، ووسائل الإعلام في الحفاظ على الهوية وتنميتها . (محمد شريف عبد الرحمن : 2008).

وهناك دراسة أراب زاز ووسيم خان **Arab Zaz, Waseem khan** التي طبقت في المجتمع الباكستاني، وركزت على فئة المعلمين وليس الطلاب كالدراستين السابقتين، حيث حاولت التعرف على العولمة وآثارها الاجتماعية والثقافية والهوية النفسية، وأُستخدمت أداة الاستبيان على عينة عشوائية من 100 معلم من طبقتين (حيث طُبقت هذه الدراسة في ثلاث جامعات، وثماني كليات). وأوضحت نتائج الدراسة أن العولمة قد خلقت أزمات هوية ثقافية ودينية وثقافية مختلفة، حيث ساهمت في تغيير البناء الاجتماعي التقليدي، كما شجعت العلمانية، وقلصت من التكامل الاجتماعي، وخلقت تعقيدات في العلاقات الاجتماعية.(Arab Zaz, Waseem khan and the other: 2011, p p 5-7)

علاوة على ذلك هناك دراسات اهتمت بالكشف عن آراء المثقفين في أثر العولمة على الهوية الثقافية كدراسة ماهر أحمد التي استهدفت التعرف على رؤية المثقف المصري لواقع الهوية الثقافية في ظل العولمة. استخدمت أسلوب دراسة الحالة، على عينة مكونة من (24) مفردة يمثلون الاتجاهات الفكرية التي تسود الحالة الثقافية في المجتمع المصري. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود اتفاق بين جميع التيارات الفكرية على أن الثقافة العربية تعاني من أزمة. فضلاً عن تباين في

الآراء الفكرية حول الدور الذي يجب أن يقوم به المثقف في ظل العولمة (ماهر أحمد عبد العال: 2002).

كما أوضحت دراسة أمل حسن في إطار تناولها لقضايا المثقف والثقافة العربية بين الخصوصية الثقافية والعولمة، قضية الهوية الثقافية، وقد استندت إلى أداة المقابلة المتعمقة مع عينة من المثقفين المصريين، وقد أوضحت نتائجها أنه تم تهميش سؤال الهوية على الرغم أنه كان السؤال المسكوت عنه دائمًا في خطابات الفكر الثلاثة التي سادت الساحة الفكرية، التراثي والحداثي والتوفيقي، غير أن تسارع حدة التغيرات العالمية جعلت سؤال الهوية متصدرًا على كافة التساؤلات. (أمل حسن: 2013).

اتضح مما سبق أنه على الرغم من محاولة تصنيف تلك الدراسات، إلا إن معظمها قد تناول تأثير أكثر من عنصر في تشكيل الهوية، حيث من الصعوبة التركيز على عنصر واحد دون غيره، مع وضع في الاعتبار إظهار أهمية عنصر أكثر من غيره، كما أشارت دراسة أحمد عبد الموجود حول أهمية عنصري الدين واللغة على حساب الانتماء العرقي في الحفاظ على الهوية البدوية. ومن هنا استهدفت الدراسة الراهنة تناول أبرز هذه العناصر؛ نظرًا لتداخل أدوارها إزاء هذه القضية. كذلك حاولت الدراسة – وهو ما افتقدته الدراسات السابقة– التطبيق على أفراد من مجتمعات محلية مختلفة؛ لتمثيل شرائح المجتمع المصري كافة سواء من حيث العمر، والنوع، والانتماء الطبقي، والسياسي، فضلاً عن الانتماء الجغرافي.

رابعًا: الهوية المصرية عبر المراحل التاريخية

ستتناول الدراسة من خلال هذا الجزء أهم المراحل التاريخية التي أثُير فيها جدل حول الهوية المصرية، وذلك منذ العصر الفرعوني ثم الفتح الإسلامي، مرورًا بالهوية المصرية منذ أواخر القرن 19 حتى ثورة 23 يوليو عام 1952 وفترة حكم الرئيس

جمال عبد الناصر، ثم التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري خلال فترة حكم الرئيس السادات، علاوة على فترة حكم الرئيس حسني مبارك، وظهور بوادر مظاهر العولمة في التسعينيات، حتى اندلا ع ثورة 25 يناير 2011، وما ترتب على نجاحها من إسقاط رأس النظام السياسي ومن تحولات أفرزت الجدل حول هذه القضية من جديد.

1- أثر غزوات ما قبل الإسلام على الهوية المصرية

بدأ الإنسان المصري رحلته بالبناء، فقد بنى القرى والمدن، وأنشأ مجتمعًا متحضرًا عرف الاستقرار، والسلطة والدين، كما أنتج الفن والأدب والحكمة، فضلاً عن سيطرته على عناصر البيئة بشكل نسبي. ثم جاء زمن خضع فيه المصري للآخر، الهكسوس والفرس والرومان وامتدادهم البيزنطي، وأثرت هذه الغزوات على حضارتها بشكل أو بآخر، ولكن لم يفقدوا هويتهم في طياتها. وكانت أطول فترة خضعت فيها مصر لحاكم أجنبي، قبل الإسلام، هي الفترة الرومانية وامتدادها البيزنطي (34 ق.م – 640م) .

من ناحية أخرى، لم ينجح الاحتلال الروماني الطويل في فرض اللغة اللاتينية، أو اليونانية من بعدها على المصريين. حيث لم يتقبل المصريون لغة غير لغتهم التي اتخذت صيغة متطورة اصطلح على تسميتها اللغة القبطية، أي المصرية. وبقيت هذه اللغة بالنسبة لأهل مصر لغة التعامل اليومي، وظلت اللغة القبطية مستخدمة حتى بعد الفتح الإسلامي بدليل وجود برديات مكتوبة بثلاث لغات، اليونانية، والعربية، والقبطية.

2- الفتح الإسلامي وقضية تعريب الهوية المصرية

كان الفتح الإسلامي لمصر نقطة فارقة ومنعطفًا مهمًا في تاريخ الهوية المصرية. فعلى الرغم من أن المصريين غيروا ديانتهم مرتين، إحداهما عندما اعتنقوا الدين المسيحي، والثانية عندما اعتنق غالبيتهم الإسلام، إلا إن الفتح الإسلامي غير النسيج الثقافي من ناحية، ومزج بين الموروث الحضاري العريق لمصر وما جاء به الإسلام والتعريب من ناحية أخرى. (أحمد أبو زيد وآخرون: 1999، ص 152).

وتعد مسألة تعريب مصر مسألة مهمة؛ إذ كانت تلك هي المرة الأولى التي يتخلى فيها المصريون عن لغتهم. فقد انتشرت اللغة العربية في مصر لأنها قريبة من بنائها وطرق اشتقاقها من اللغة المصرية القديمة، كما أن اللغة التي تحدثها الجميع قد أذابت الفرق بين المسلم والمسيحي أو كادت. وهكذا كان سكان مصر في تلك الفترة نسيجًا اجتماعيًا واحدًا جمعته ثقافة واحدة امتزجت عناصرها فيما بين الموروث المصري عبر العصور، وما جاء به الإسلام واللغة العربية. (أحمد أبو زيد وآخرون: المرجع السابق نفسه ، ص ص 152–159).

ولكن هل يعني ذلك أن في تلك الفترة قد انقطعت مصر فيها عن هويتها الفرعونية لتصبغ هويتها بالصبغة العربية الإسلامية عقب الفتح العربي الإسلامي، فقد أشار المؤرخ المعاصر الشهير أرنولد توينبي A.J.Toynbee إلى أن المجتمع الفرعوني أصبح مجرد ظاهرة تاريخية نشأت وانقضت، ولا يحق للمصريين المعاصرين أن يدعوا انتسابهم إليه. (أحمد أبو زيد وآخرون: المرجع السابق نفسه ، ص 49).

بينما يرى جمال حمدان أن ما أشار توينبي إليه يصدق كثير من نواحي الحضارة المادية، ولكن هناك بقايا ورواسب مادية ما زالت تكمن في النسيج الحضاري المادي المعاصر. وأضاف بأن ذلك الأمر له مغزاه السياسي الخطير. فهناك من يحاول أن يبالغ في جانب الاستمرارية في كياننا لا ليبرز أصالة ما، ولكن ليقلل من جانب

الانقطاع، وبالتالي ليضخم البعد الفرعوني في تاريخنا فيبعدنا بذلك عن عروبتنا، ويطمس معالمها. هم يفعلون حين يتساءلون "فرعونية أم عربية"؟

وقد أوضح أن هناك عدة حقائق حول عروبة مصر وموقعها من فرعونية مصر القديمة ذكر منها، حقيقة تاريخية تشير إلى أن إسماعيل هو أبو العرب العدنانيين، وأن ابن إبراهيم العراقي من هاجر المصرية، كما أن العرب العدنانيين هم أبناء إسماعيل من زوجة مصرية أيضًا. وإذا كان لهذا أي معنى أنثروبولوجي، فهو أن العرب أصلاً أنصاف مصريين، كما أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم – الذي تزوج مارية المصرية– قال عن مصر للعرب إن "لكم فيها ذمة ورحما" كما أن عمرو بن العاص هو القائل " أهل مصر أكرم الأعاجم كلها.. وأقربهم رحما بالعرب عامة وقريش خاصة" صلة مصر بالعرب إذن صلة نسب ودم قبل أن تصبح صلة ديانة ولغة. ومعنى ذلك بوضوح أن تعريب مصر سبق في بدايته الفتح العربي والعصر الإسلامي، وأنه قديم في مصر مثلما كان قديمًا في السودان، وإن كان الفتح نفسه هو الخطوة الحاسمة . (جمال حمدان: 2013 ، ص ص 374–375).

3– الهوية المصرية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى قيام ثورة 23 يوليو 1952

أُثير العديد من المناقشات خلال هذه الفترة التي ارتبطت بالتطورات المتمثلة في نزوع حركة كمال أتاتورك إلى التخلي عن الكيان الإمبراطوري العثماني بوجهه الإسلامي، والاتجاه نحو إرساء قواعد تركية منغلقة ذات وجه علماني مما أدى إلى إشاعة الاضطراب في مفاهيم الهوية التي استقرت طويلاً. ومع هذا التوجه الجديد للدولة التركية، فقدت مصر – بوصفها ولاية عثمانية سابقة – سقف الولاء الذي كانت تنتمي إليه، ووقفت في مفترق طريق تبحث عن انتماء بديل. (جانكوفسكي، جرشوني: 2013، ص 5).

ويمكن القول بأنه لم يكن هناك أمام المصريين من بديل سوى تبني مفاهيم وخيارات قومية وعلى أسس جديدة. فضلاً عن تبني مفاهيم السلطة الشعبية وحق تقرير المصير الوطني، التي سادت مع نهاية الحرب العالمية الأولى(جانكوفسكي، جرشوني: المرجع السابق نفسه، ص ص 69-70).

وخلال هذه المرحلة أثُير الجدل حول الهوية المصرية في ثلاثينيات القرن العشرين، خاصة بعد الجدل الذي أثاره الدكتور طه حسين في كتابة "مستقبل الثقافة في مصر" عام 1938 والذي انتهى فيه أن مصر بتاريخها وجغرافيتها وثقافتها أقرب إلى الثقافة المتوسطية، أي ثقافة حوض المتوسط، استنادًا إلى التبادل الثقافي والتاريخي بين ضفتي المتوسط، وبصفة خاصة تأثير عقائد المصريين القدماء في اليونان وتأثير الفلسفة اليونانية في مصر وغيرها من دول حوض البحر المتوسط . (عبد العليم محمد: 2012، ص 42).

حيث أشار طه حسين إلى أنه: " إذا أردنا أن نلتمس المؤثر الأساسي في تكوين الحضارة المصرية، وفي تكوين العقل المصري...من الحق أن نفكر في البحر الأبيض المتوسط، وفي الظروف التي أحاطت به، والأمم التي عاشت حوله" . (طه حسين: 1937، ص 22).

ومن ناحية أخرى، يرى البعض أن دور مصر في تأسيس الجامعة العربية 1944 – 1945، يمكن أن يعكس تصاعد الوعي الشعبي بعروبتها، كما يعكس "سياسة عربية" لحزب الوفد بقيادة مصطفى النحاس، كما أن ضغط التطورات المتتابعة في القضية الفلسطينية والتي بلغت ذروتها مع نكبة 1948 كانت بمثابة المدخل الأساسي لإرساء القومية العربية، وفتحت الباب أمام شخصية كعبد الناصر لاستيعاب العروبة "كضرورة مصرية" . (أحمد صلاح الملا: 2014، ص ص 39-40).

4– الهوية المصرية عقب ثورة 23 يوليو 1952 حتى نهاية فترة حكم جمال عبد الناصر

صدر العديد من الإعلانات الدستورية والدساتير المؤقتة عقب قيام ثورة 23 يوليو 1952، فصدر الإعلان الدستوري الأول عن ثورة يوليو في العاشر من ديسمبر 1952، وتضمن هذا الإعلان إلغاء دستور 1923 (حيث تمثلت هوية مصر الوطنية في دستوري 1923 و1930 بكونها دولة مستقلة ذات سيادة، والإسلام دين الدولة واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة)، ثم صدر الإعلان الدستوري في 10 فبراير 1953، ولم يتطرق إلي لغة الدولة وكذلك دينها، وإنما اكتفي بالقول بأن حرية العقيدة مطلقة وتحمي الدولة حرية القيام بالشعائر والعقائد طبقًا للعادات المرعية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب. (نيفين العيادي، أماني عبد الغني: 2012، ص ص 9–10).

وأُعيد الجدل بقوة بشأن هوية مصر في مرحلة صعود وتبلور الناصرية بعد ثورة 23 يوليو 1952 وتصدر الهوية القومية العربية المشهد السياسي ليس فحسب في مصر وحدها، بل في العالم العربي أجمع، حيث غلبت ثورة يوليو البعد العربي لمصر في تكوين وبلورة هوية مصر استنادًا إلى تلك العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية واللغوية، التي تربط بين مصر والعالم العربي، فضلاً عن التجربة التاريخية المشتركة لمصر والعالم العربي مع الاستعمار الغربي الأوروبي وإسرائيل. (عبد العليم محمد: 2012، ص 42).

ومع نهاية الفترة الانتقالية بعد ثورة 1952 تم إعلان الدستور عام 1956، الذي أكد على الهوية العربية للدولة المصرية فنص على أن" مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية"، بينما أكد على أن مصر دولة إسلامية

"الإسلام دين الدولة"، ومع توقيع ميثاق الوحدة بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي فيما عرف "بالجمهورية العربية المتحدة"، أُبطل العمل بدستور 1956، نظرًا لعدم مواءمته مع الجمهورية العربية المتحدة، وجاء خلفًا له دستور مؤقت للجمهورية في مارس 1958، الذي عرف الهوية الوطنية للجمهورية بأنها" جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية" لكنه لم يتطرق إلى العقيدة أو الدين الرسمي للدولة.

استمرت الوحدة بين الدولتين قرابة ثلاث سنوات، وبعد عام على الانفصال تم إصدار إعلان دستوري بموجب قرار جمهوري في 27 سبتمبر 1962 – نتيجة لعدم ملاءمة دستور الوحدة مع وضع مصر آنذاك – الذي ركز على التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا دون أن يتطرق للهوية الوطنية للدولة المصرية، وفي عام 1964، صدر دستور مؤقت لمصر، على الرغم من انفصال سوريا ومصر، إلا إنه أكد عليها في الدستور بالجمهورية العربية المتحدة، وأكد على الهوية الإسلامية والعربية للجمهورية. (نيفين العيادي، أماني عبد الغني: 2012، ص ص 9– 10)

شهد الفكر العربي بعد هزيمة عام 1967 نمو تيار جديد ينتقد بقوة كل جوانب الحياة العربية. وقد وجه هذا التيار النقدي بالنقد على طريقة الحياة العربية والفكر العربي ومسؤوليتهما عن كل ويلات السياسات العربية واعتبرهما مسئولين عن الهزيمة. وأكد هذا التيار بشكل خاص على النواقص في الفكر القومي العربي . (يوسف الصواني: 2003، ص 60). وقد انتهت تلك المرحلة بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970.

5– الهوية المصرية في فترة حكم السادات

عندما تولي السادات حكم مصر وضع دستور عام 1971 الذي استمر العمل به قرابة أربعة عقود، وعُرف بالدستور الدائم، وقد أكد على الهوية العربية للدولة المصرية من

خلال النص على أن" الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة"، وأن" اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة"، كما أكد على الهوية الإسلامية للدولة المصرية فبجانب النص على أن الإسلام دين الدولة، أضاف لأول مرة مادة تنص على أن" مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع".

وقد واجه المجتمع المصري في السبعينيات تغيرات شاملة، فقد استبدل التوجه الأيديولوجي لمجتمع الخمسينيات والستينيات بتوجه جديد، وربما في الاتجاه المعاكس تمامًا، حيث قام النظام السياسي بتصفية القوى الاشتراكية فيما عُرف "بحركة التصحيح" إلا أن القواعد الجماهيرية لهذه القوى بقيت موجودة قائمة وفعالة في الشارع المصري، وضمت جماعات تنتمي في غالبها إلى الطبقة المتوسطة، من بينها أصحاب التوجهات القومية أو الناصرية، إضافة إلى بعض الماركسيين، من ثم بدأت ممارسات هذه القوى تؤرق النظام السياسي على ساحات عديدة وبخاصة داخل أسوار الجامعات.

ولقد بحث النظام عن قوة تقف في مواجهة كل هذه القوى. ووجد ضآلته في قوى التيار الإسلامي، وهي القوة التي لها ثأرها وتوجهاتها المتناقضة مع النظام السياسي للمرحلة الاشتراكية بسبب ما لاقته من عنت ومعاناة خلال هذه الفترة. ومن ثم نشأت حالة من الدعم المتبادل بينها وبين النظام السياسي في السبعينيات. فقد أعلن النظام السياسي عن بعض الشعارات الموالية للقوى الإسلامية "كدولة العلم والإيمان" و"الرئيس المؤمن" كما أباح لها فتح منابرها لتوجيه خطابها.

وإذا كان النظام السياسي قد احتاجهم مرحليًا لتوطيد شرعيته فإنهم – أي الإسلاميون – وجدوها فرصة ملائمة لتوسيع مساحة سيطرتهم على النظام السياسي، غير أنه بانتصار النظام السياسي في معركة 1973 اكتسب شرعية جديدة وقوية،

أعفته من الحاجة إلى القوى الإسلامية، بل وأدرك النظام أن القوى الإسلامية سوف تكون عقبة في طريقه خلال هذه المرحلة القادمة حيث كان ينتوي تصفية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال المصالحة وأدركت القوى الإسلامية بعد سنوات الحرب النوايا الحقيقية للنظام، وبخاصة فيما يتعلق بإسرائيل التي يمس التصالح معها التوجهات والمشاعر الدينية لهذا التيار. وفي هذه الفترة من 1973 حتى 1977 (إعلان مبادرة السلام لزيارة القدس) بدأت مشاعر العداء تتنامى بين الطرفين. وفي محاولة النظام لالتقاط أنفاسه، أثيرت المسألة الطائفية، وفي محاولة إخمادها تيقن النظام من ضرورة القضاء على هذا التيار أو على الأقل تقليم أظافره . (علي ليلة: 2002، ص ص 20–22).

انتهت هذه المرحلة باتساع نطاق معارضة السياسة المصرية تجاه السلام مع إسرائيل، وبصفة خاصة لدى جماعات الإسلام السياسي المتطرف؛ والذين قاموا باغتيال السادات عام 1981 أثناء احتفاله بنصر 6 أكتوبر . (عبد الرحمن إسماعيل الصالحي: 1990، ص 669).

6– أزمة الهوية المصرية بين التحديات الداخلية والخارجية (فترة حكم مبارك)

عقب اغتيال الرئيس محمد أنور السادات؛ تولى محمد حسنى مبارك الرئاسة؛ وبدأت مصر مرحلة جديدة من تاريخها. وفى ظل تلك الأوضاع؛ قام الرئيس مبارك في بداية حكمه (أكتوبر 1981) بتهدئة الساحة السياسية الملتهبة؛ حيث قام بالإفراج عن القيادات المعارضة، والسماح بمعاودة إصدار الصحف الحزبية؛ إلا أنه استمر في العمل بالدستور الذي سبق أن عدله الرئيس الراحل السادات، وكذلك استمر العمل بقانون الطوارئ . (علي درغام: 1989، ص 197).

وفي مايو عام 1982 تم تعديل المادة المتعلقة بالهوية المصرية، لتصبح" مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"، وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا،

عام 1994، في تفسيرها لتلك المادة، على أن الشريعة الإسلامية في الدستور يقصد بها تلك المبادئ التي لا توجد أية خلافات فقهية حول ثبوتها ودلالاتها، والتي لا يسمح بالاجتهاد بشأنها" . (نيفين العيادي، أماني عبد الغني: 2012، ص 11).

من ناحية أخرى، قد كانت هناك تحديات خارجية واجهت الهوية المصرية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين ألا وهي العولمة، فقد كان ظهور هذا المفهوم متلازماً مع ما طرأ من تغيرات دولية أسفرت عنها نهاية الحرب الباردة؛ وسقوط الاتحاد السوفييتي وبروز الهيمنة الأمريكية. (أحمد الرشيدي: 2000، ص 74).

وقد طرح الواقع تساؤلاً وهو: هل يعاني المجتمع المصري أزمة هوية في ظل العولمة؟ فإن مظاهر أزمة الهوية داخل المجتمع المصري والمجتمعات العربية عموما قد تنامت في ظل ظاهرة العولمة، وقام البعض بتحديد هذه المظاهر فيما يلي:

– ظهور قنوات الفيديو كليب وهي قنوات لا دور لها ولا رسالة إلا التسابق في تقديم كل أنماط الابتذال، دون أدنى اعتبار لكونها موجهة لمجتمع إسلامي يدعو دينه إلى الفضيلة.

– تباهي الكثيرين داخل البلاد – وكذا كل البلدان العربية – بإلمامهم باللغات الأجنبية (لاسيما الإنجليزية)، وفي ذلك اعتداء على اللغة القومية التي هي أيضاً أحد أبرز مقومات الهوية المصرية.

– يرتبط بما تقدم وفي إطار الاعتداء على دور اللغة العربية كمقوم للهوية تكالب معظم رجال الأعمال والتجار المصريين على إطلاق مسميات أجنبية على مشاريعهم المختلفة من قرى سياحية، ومحال، وقنوات تليفزيونية وغيرها،مثل، دريم تي في، ونايل كوميدي، ونايل لايف، ودريم لاند، وماجيك لاند (وبعضها مؤسسات حكومية).

– يضاف إلى كل ما تقدم ظهور صورة أخرى لأزمة الهوية نجمت عن استفحال حدة التفاوت الطبقي في ظل العولمة حيث اتجاه مصر والعديد من الدول العربية الأخرى تحت وطأة الضغوط الأمريكية إلى الأخذ بنظام اقتصاد السوق "الخصخصة"، والتي مؤداها نبذ النظم الاقتصادية وإعمال النظام الرأسمالي في صورته الأمريكية دون الأخذ في الاعتبار ما يؤدي إليه هذا التسارع من عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة، يأتي على رأسها اتساع هوة التفاوت الطبقي بصورة خطيرة يتقلص في ظلها عدد الأغنياء ويتعاظم عدد الفقراء وتتآكل الطبقة الوسطى ويتآكل معها ما كانت تحققه للمجتمع من توازن اجتماعي، وتظهر صورة جديدة لأزمة الهوية حيث نصبح وكأننا أمام أمتين تعيشان داخل مجتمع واحد أمة من الأغنياء والأخرى من الفقراء، الذين تسودهم مشاعر السخط والحنق إزاء هذه الأوضاع، وتتضاءل في نفوسهم قيم الولاء للمجتمع مما يجعل فكرة الهوية والانتماء إلى الأمة والمجتمع باهتة في شعورهم . (أحمد محمد رهبان: د.ت، ص ص 9–14).

علاوة على ذلك، فقد وصل النظام السابق في عام 2010 إلى مرحلة غير مسبوقة من الهشاشة، وأُجريت انتخابات مجلس الشعب، واتسمت بالتزوير الفاضح وغير المسبوق لها من جانب النظام. (جلال أمين: 2011، ص 126). فضلاً عن ذلك، انتشرت في ظل النظام السابق العديد من حوادث التعذيب الناجمة عن السياسات القمعية لأجهزة الأمن .

وكان لنجاح الثورة التونسية دور في إسقاط النظام لتفسح المجال للدعوة من جانب المجموعات الشبابية من خلال الشبكة العنكبوتية (الإنترنت والفيس بوك) لقيام مظاهرات سلمية في عيد الشرطة (25 يناير) حتى تصبح رمزًا للتحرر والقضاء على النظام السلطوي القمعي، وتبنت شعار "عيش...حرية....عدالة اجتماعية" جمع بين بعدين افتقر إليهما النظام السياسي السابق، وهما البعد السياسي المتجسد في الحرية

والديمقراطية والعدالة، والبعد الاجتماعي المتمثل في معالجة الفقر وزيادة الأجور، وترشيد الدعم. لذا لقيت هذه الدعوة استجابة شعبية لم تلقها الحركات الاحتجاجية السابقة. (أحمد مجدي حجازي: 2011، ص 44). ومن هنا اندلعت ثورة 25 يناير 2011، وكان لهذه الثورة أثر كبير في إعادة طرح قضية الهوية للنقاش مرة أخرى.

7- الجدل حول الهوية المصرية عقب ثورة 25 يناير 2011

عندما قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، التي أطاحت بالرئيس الأسبق مبارك، وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد، فعطل العمل بدستور 1971، وأصدر إعلانًا دستوريًا في 30 مارس 2011 لإدارة المرحلة الانتقالية بعد موافقة الشعب عليه في استفتاء عام أجري في 19 مارس، وقد أكد الإعلان الدستوري الجديد على الهوية الوطنية للشعب المصري فنص على أن" مصر جزء من الأمة العربية، وتدين بالدين الإسلامي واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع."

وقد جاءت فعاليات الاستفتاء على الإعلان الدستوري وما تبعه من نتائج على المستويين الجماهيري والنخبوي لتثير الكثير من الجدل والخلافات حول وضع الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد، فبرزت الدعوات المطالبة بإقامة الدولة الإسلامية من جانب بعض القوى الإسلامية، وعلى النقيض، ظهر العديد من الدعوات المطالبة بإقامة دولة مدنية قائمة على مبدأ الفصل بين الدين والدولة.

وقد استمر هذا الجدل – على مدى الشهور التالية للاستفتاء الدستوري– يخفت حينًا ويشتد حينًا بحسب مجريات الصراعات النخبوية والفعاليات الانتخابية والتداعيات السياسية الجارية، إلى أن تم في أكتوبر 2012، نشر المسودة الأولى للدستور الجديد وقد أكدت تلك المسودة على هوية مصر العربية، وأضافت إليها

أبعادًا أخرى إسلامية ونيلية وافريقية وآسيوية، بالنص على أن" الشعب المصري جزء من الأمتين العربية والإسلامية، ويعتز بانتمائه لحوض النيل وإفريقيا وآسيا"، كما أكدت على أن" اللغة العربية لغة الدولة الرسمية"، وأن" الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"، ومن ثم فقد أعادت تلك المسودة الجدل مجددًا إلى واجهة المشهد السياسي المصري بشأن هوية الدولة ومرجعيتها وانتمائها الحضاري والديني . (نيفين العيادي، أماني عبد الغني: 2012، ص 11).

ويمكن القول إنه في تلك الأثناء أثارت قضية الهوية – وما يرتبط بها من قضايا– جدلاً كبيرًا بين التيارات السياسية المختلفة، واحتدم هذا الجدل بين تلك التيارات بعد ثورة 25 يناير، حيث أعقب هذه الثورة ظهور الإسلام السياسي بصوره وجماعاته المختلفة "الإخوان المسلمون" و"السلفيون" و"الجماعة الإسلامية" وغيرها كأكبر قوة مؤثرة على الساحة السياسية، نظرًا لقدرتها على التنظيم والحشد، وقد كسبت هذه القوى معركة الانتخابات أولاً قبل وضع الدستور في استفتاء 19 مارس 2011، وفوزها بأغلبية مقاعد مجلسي الشعب والشورى، ثم فوزها في الانتخابات الرئاسية بوصول عضو جماعة الإخوان المسلمون الدكتور محمد مرسي إلى سُدة الحكم. وقد شهدت عملية صياغة دستور الثورة العديد من الصراعات وخاصة فيما يتعلق بقضية الهوية، وما يرتبط بها من قضايا، وحتى بعد صدور دستور عام 2012 وسقوطه بعد استبعاد الرئيس الأسبق محمد مرسي من منصبه في 3 يوليو 2013 لم تحسم بعد تلك القضايا وما زالت محل خلاف وجدل بين التيارات السياسية المختلفة، وأحد أهم عوائق تحقيق الاستقرار المجتمعي والتوافق السياسي .(عبد العليم محمد :2012، ص 43).

من هنا يمكن القول إن الهوية المصرية قد تشكلت من خلال عدة منابع، ولا يمكن إغفال أهمية الدور الذي لعبته كل منها، سواء اللغة، أو المكان، أو الدين، إلا

أن أكثر تلك المنابع التي كانت ولا زالت محل جدل ونقاش على مر المراحل التاريخية هو الدين، ويرجع ذلك لعدة أسباب، لعل من أهمها أن الدين يمثل ركيزة أساسية في تركيبة الشخصية المصرية، كما أنه كان في كثير من الأحيان يخضع لأهواء السياسيين والحكام من ناحية، وبعض جماعات المصالح من ناحية أخرى. وسوف تحاول الدراسة أن تكشف عن أهمية تلك المنابع من وجهة نظر أفراد العينة، وما تنطوي عليها من تحديات تواجه الهوية، وما يرتبط بها من قضايا لاسيما المواطنة والانتماء.

خامسًا: أثر الهويات المتعددة على الواقع المصري : رؤية تحليلية

ستتناول الدراسة من خلال هذا الجزء نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بأهم أهدافها، حيث ستتطرق في البداية إلى مدى إدراك أفراد العينة لمفهوم الهوية، فضلاً عن محاولة معرفة أثر الهويات المتعددة على الممارسات الاجتماعية لأفراد العينة، ومدى شعورهم بالانتماء والمواطنة، بالإضافة إلى الكشف عن أهم المتغيرات التي قد تؤثر على الهوية في المجتمع المصري سواء داخلية، أو إقليمية، أو عالمية. مع وضع في الاعتبار أثر الخصائص الاجتماعية لهؤلاء الأفراد فيما يُطرح من قضايا الدراسة.

1- مدى إدراك معنى مفهوم الهوية

أوضحت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى من أفراد العينة يدركون معنى مفهوم الهوية، حيث بلغت نسبتهم **60,1%**، مقابل **20,9%** من أفراد العينة الذين لا يدركون معنى هذا المفهوم. وهذه النتيجة ربما أفادت الدراسة في التأثير على الاستجابة الواضحة لأفراد العينة للإجابة عن أسئلة الاستمارة (الجدول رقم **10**).

- **العلاقة بين إدراك معنى الهوية وبعض الخصائص الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة**

أ– العلاقة بين النوع وإدراك معنى الهوية: بلغت نسبة الذكور الذين يدركون معنى الهوية 30%، في مقابل نسبة 29,6% من الإناث. أي أنه ليس هناك تأثير كبير لمتغير النوع فيما يتعلق بمدى معرفة معنى الهوية. (الجدول رقم 11).

وإن كانت هذه النتيجة تتفق مع ما أشارت إليه دراسة عصام حسين حول أن الأطفال الذكور كانوا أكثر إدراكًا للهوية القومية – تحديدًا – من الأطفال الإناث.

ب– العلاقة بين العمر وإدراك معنى الهوية:

أوضحت نتائج الدراسة أن الفئات المختلفة التي تنتمي لفئة الشباب من أفراد العينة هم الأكثر إدراكًا لمعنى الهوية، حيث جاءت الفئة من (20 إلى أقل من 25 سنة) في المرتبة الأولى بنسبة 20%، يليها الفئة العمرية من (25 إلى أقل من 30 سنة) في المرتبة الثانية بنسبة 10,3%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من (30 إلى أقل من 35 سنة) بنسبة 8,6% . ثم جاءت الفئات الأخرى بنسب أقل. ولعل هذه النتيجة ترجع إلى أن أغلب أفراد العينة من الشباب. (الجدول رقم 12)

ب– العلاقة بين الحالة التعليمية وبين إدراك معنى الهوية:

تبين من نتائج الدراسة أن هناك ارتباطًا منطقيًا إلى حد ما بين مستوى التعليم وإدراك معنى الهوية، فالنسبة الأعلى التي تدرك معنى هذا المفهوم هم فئة (المؤهل الجامعي)، حيث بلغت نسبتهم 35,8% من إجمالي النسبة الكلية للحاصلين على المؤهل وهي 43,9%. من ناحية أخرى نجد أن نسبة الأميين والتي بلغت 1,2% لا يدركون معنى الهوية من إجمالي نسبة الأميين وهي 7,1% وهي النسبة الأقل.أما غالبية النسبة فتتوزع بين الذين لا يعلمون معنى الهوية 2,6%، وبين الذين ليس

لديهم معرفة حول موضوع الهوية بشكل عام، فضلاً عن معناه ونسبتهم 3,4%. (الجدول رقم 13) .

ج- العلاقة بين الانتماء الأيديولوجي وإدراك معنى الهوية:

اتضح من نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى المدركة لمعنى الهوية تقع داخل فئة عدم المنتمين، حيث بلغت 44%، وربما يرجع ذلك إلى أن غالبية أفراد العينة غير منتمين أيديولوجيًا بنسبة 77,1%، فضلاً عن أن هذه النتيجة قد كشفت عن أنه ليس هناك ارتباط واضح بين الانتماء الإيديولوجي وإدراك معنى هذا المفهوم. ثم جاءت نسب الذين يدركون معنى الهوية متقاربة إلى حد ما، وإن كان المنتمون إلى التيار الإسلامي هي النسبة الأعلى، حيث بلغت 6%، ولعل تلك النتيجة ترجع إلى أن هذا التيار هو أكثر التيارات التي أثارت هذه القضية فيما يتعلق بقضية الهوية الإسلامية وموقف الدستور المصري منه عبر مراحل تاريخية مختلفة. (الجدول رقم 14).

د – العلاقة بين الانتماء الجغرافي وإدراك معنى الهوية:

كشفت نتائج الدراسة حول إدراك معنى الهوية على مستوى كل محافظة على حدة ما يلي:

أوضحت النتائج أن أعلى نسبة مدركة لمعنى هذا المفهوم كان أفراد العينة المنتمون إلى محافظة القاهرة بنسبة 84,6%، ثم يليها في المرتبة الثانية محافظة المنوفية بنسبة 66,6%، ثم محافظة الإسماعيلية في المرتبة الثالثة بنسبة 50,8%، وأخيرًا احتلت محافظة الفيوم المرتبة الرابعة بنسبة 38,4%.(الجداول أرقام 15، 16، 17، 18)

وهذه النتيجة تتسق مع النتيجة السابقة حول الارتباط المنطقي بين مستوى التعليم وإدراك معنى الهوية، حيث أشار تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء سبتمبر2015 الذي أشار إلى أن معدل الأمية للمقيمين في الحضر قد بلغ 18%، مقابل 31,8% للمقيمين في الريف، كما أن أعلى معدل للأمية في محافظات الوجه القبلي، وسجلت أعلى نسبة لها في الفيوم حيث بلغت 37,9% . (التقرير المصري: 2015)

2- أثر الهويات المتعددة على الممارسات الاجتماعية

سوف نركز في هذا الجزء على أبرز الهويات المتعددة والتي تتمثل في: النوع، والدين، والانتماء بوجه عام والانتماء الجغرافي بوجه خاص، فضلاً عن اللغة. ومحاولة معرفة تأثيرها على الممارسات الاجتماعية، كالتمايز في التعامل بين الأفراد في المجتمع بناءً على هذه الهويات، مع محاولة الوضع في الاعتبار أثر الخصائص الاجتماعية لأفراد عينة هذه الدراسة على آرائهم حول ما يُطرح من قضايا.

أ- أثر هوية النوع الاجتماعي على الممارسات الاجتماعية

- آراء أفراد العينة حول التمييز في التعامل في المجتمع على أساس النوع:

أشار العديد من الدراسات السابقة إلى الوضع المهمش للمرأة في المجتمع المصري، من منطلق معاناتها أكثر من غيرها من الأوضاع المجتمعية المتغيرة، ويرجع السبب الرئيسي في كثير من الأحيان لكونها امرأة . (عزة أحمد صيام : 2003، ص 222).

وقد جاءت نتائج الدراسة متسقة مع تلك الدراسات، من حيث التمايز في التعامل التي تتعرض له المرأة، حيث ذهب 2, 39% من أفراد العينة إلى أنه يتم التعامل بين الناس في مجتمعنا المصري على أساس النوع. بينما ذهب 2, 37%

إلى أنه يتم أحيانًا التفرقة بين الناس في مجتمعنا على أساس النوع. في حين يرى 6, 23% عدم وجود هذه التفرقة في مجتمعنا المصري. (جدول رقم 19).

– مدى تعرض أفراد العينة للتمييز في التعامل على أساس النوع:

– أوضحت نتائج الدراسة أن 52,6% من أفراد العينة لم يتعرضوا لأية مواقف توضح أن التعامل في المجتمع يكون على أساس النوع الاجتماعي. بينما بلغت نسبة من تعرضوا لمثل هذه المواقف4, 47%. (جدول رقم 20).

– كما عكست النتائج أن الإناث هن الأكثر تعرضًا لمثل هذه المواقف التي يتم فيها التعامل على أساس النوع، حيث بلغت نسبتهن 55,6% ، في مقابل 40,3% من الذكور قد تعرضوا لمثل هذه المواقف. (جدول رقم 21).

– العلاقة بين ما إذا كان التعامل في المجتمع المصري يتم على أساس النوع وبين متغير النوع:

– كشفت نتائج الدراسة أن نسبة الإناث اللاتي ذهبن إلى أن هناك اختلافًا في التعامل على أساس هذا المتغير 8, 42%، بينما بلغت نسبة الذكور الذين ذكروا ذلك 36%. كما جاءت أيضًا نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور فيما يتعلق بأنه أحيانًا يكون هناك اختلاف في التعامل على أساس هذا المتغير، حيث جاءت نسبة الإناث 8, 39%، في مقابل نسبة الذكور 35% . كما نجد اختلافًا بين آراء الذكور والإناث فيما يتصل بآرائهم حول أنه لا يوجد اختلاف بين التعامل على أساسا النوع ، حيث بلغت نسبة الذكور 29%، بينما بلغت نسبة الإناث 4, 17%. (جدول رقم 22).

توضح النتائج السابقة أمرين هما: هناك اعتقاد لدى كل من الذكور والإناث بأن المجتمع المصري يشهد بالفعل تمييزًا في التعامل بين الأفراد على أساس النوع ،

حتى ولو كان هذا الاعتقاد ليس له مردود في الواقع بشكل كبير، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة لم يتعرضوا لمواقف تعكس هذا التمييز في التعامل على أساس النوع الاجتماعي. ومن ناحية أخرى سواء كان هذا التمييز بين الذكور والإناث، على مستوى المعتقدات الراسخة في أذهان المصريين، أو على المستوى الفعلي لممارساتهم الاجتماعية فإن شعور الإناث بهذا التمييز كان أعلى من شعور الذكور.

يمكن في هذا الصدد أن نطرح قضية المساواة بين الرجل والمرأة، ومدى تحققها في المجتمع المصري، من منطلق التعرف على أسباب الآراء التي وردت عن أفراد العينة حول مدى وجود تمييز في التعامل على أساس النوع.

– آراء أفراد العينة حول قضية المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع المصري:

انقسمت عينة الدراسة بالتساوي (أي بنسبة 50%) حول ما إذا كان هناك مساواة بين الرجل والمرأة ما بين مؤيد لوجود هذه المساواة، وما بين معارض. (جدول رقم 23).

فيما يتعلق بأسباب عدم وجود هذه المساواة، جاء سبب أن "بعض العادات والتقاليد التي قد تحتم تميز الرجل عن المرأة" في المرتبة الأولى بنسبة 55,1%. ثم سبب "التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية" في المرتبة الثانية بنسبة 3, 23%، بينما جاء في المرتبة الثالثة سبب "لأن ذلك ضروري من أجل الصالح العام للمجتمع" بنسبة 3, 11%، وأخيرًا ذهب البعض أن السبب هو "أن المرأة لم تستطع أن تنتزع حقوقها كمواطنة حتى الآن"، بنسبة 3, 10%. (جدول رقم 24).

وقد سبق الإشارة إلى أن هناك العديد من الكتابات – ومن بينها كتابات دوركايم – تُرجع اختلافات هوية الذكر عن هوية الأنثى إلى الصورة النمطية السائدة عن كل منهما.

ومن ناحية أخرى، يرى النصف الثاني من أفراد العينة – الذين ذهبوا إلى أن هناك مساواة بين الرجل والمرأة– أن أسباب ذلك تتمثل في: السبب الأول هو "الدولة أتاحت الفرص للمرأة لتحقيق ذاتها في المجالات كافة"، وذلك بنسبة 53,4%، أما السبب الثاني فهو " ارتفاع الوعي الديني بأهمية تمتع المرأة بالمواطنة الكاملة" بنسبة 30,3%، بينما السبب الثالث هو "قيام الإعلام بدور فعال حيال تحقيق ذلك" بنسبة 16,3%. (جدول رقم 25).

ومما سبق يتضح أن النوع الاجتماعي يعد أحد المتغيرات التي تشكل الهوية وينعكس على الممارسات الاجتماعية التي من مظاهرها التمييز في التعامل بين الأفراد في المجتمع.

ب– أثر هوية الديانة على الممارسات الاجتماعية:

سبقت الإشارة إلى بعض المقولات النظرية التي أكدت على الارتباط بين الدين والهوية، فضلاً عن تناول تأثير الدين في تحديد هوية الشخصية المصرية على مر المراحل التاريخية. وما مر به المجتمع المصري من تحديات متعلقة بمحاولة البعض إشعال نيران الفتن والصراعات المستندة إلى الهوية الدينية. من ثم تطرح الدراسة عنصر الدين كأحد المتغيرات التي تشكل الهوية؛ لمعرفة انعكاسه على الممارسات الاجتماعية.

– آراء أفراد العينة حول التمييز في التعامل في المجتمع على أساس الديانة :

أوضحت نتائج الدراسة أن 9, 41% يرون أنه ليس هناك تفرقة في التعامل في المجتمع المصري على أساس الديانة (مسلم– مسيحي). بينما نسبة من ترى أنه في بعض الأحيان يمكن أن يحدث ذلك الأمر 2, 35%، في حين بلغت نسبة من يرون

أنه يوجد تفرقة في التعامل في المجتمع المصري على أساس الديانة 9, 22%. (جدول رقم 26).

– مدى تعرض أفراد العينة لمواقف تم فيها التمييز في التعامل على أساس الديانة :

جاءت النتائج حول مدى تعرض أفراد العينة للتمييز في التعامل على أساس الديانة متسقة مع آراء أفراد العينة حول مدى وجود تفرقة في التعامل في المجتمع المصري على أساس الديانة، حيث بلغت نسبة من لم يواجهون أية مواقف تعكس التعامل معهم على أساس الديانة 72,5% من أفراد العينة، بينما بلغت نسبة من تعرضوا لمثل هذه المواقف 27,5% من أفراد العينة. (جدول رقم 27).

– العلاقة بين متغير الديانة وآراء الأفراد حول ما إذا كان المجتمع المصري يتعامل وفقًا للديانة:

وبالنسبة للعلاقة بين آراء أفراد العينة حول هذه القضية ودياناتهم، فقد أشارت النتائج أن نسبة المسلمين من أفراد العينة الذين يرون أنه ليس هناك تفرقة في التعامل في المجتمع المصري على أساس الديانة أعلى من نسبة المسيحيين الذين ذهبوا لهذا الرأي، حيث جاءت النسب 44% في مقابل 26,7% على التوالي. في حين نسبة من يرى أن هذا الأمر يحدث أحيانًا من أفراد العينة من المسيحيين 36%، مقابل 35% من المسلمين الذين ذهبوا لهذا الرأي ذاته. بينما كانت نسبة من يرون أن هناك بالفعل تفرقة في التعامل في المجتمع المصري على أساس الديانة 37,3% من المسيحيين في مقابل 21% من المسلمين. (جدول رقم 28).

– العلاقة بين متغير الديانة ومواجهة المبحوثين مواقف كان التعامل فيها معهم وفقًا للديانة:

وفيما يتصل بالعلاقة بين آراء أفراد العينة حول مدى تعرضهم للتمييز في التعامل على أساس هذا المتغير ودياناتهم، فقد اتضح أن نسبة أفراد العينة من المسلمين

الذين لم يتعرضوا لمثل هذه المواقف 75%، مقابل نسبة 53% من أفراد العينة من المسيحيين. في حين أن نسبة 47% من أفراد العينة من المسيحيين يتعرضون لمثل هذه المواقف، مقابل نسبة 25% من المسلمين. (جدول رقم 29).

وفي ضوء ما سبق يتضح وجود اتساق بين ما ذهب إليه أغلب أفراد العينة حول أنه لا يوجد تمييز في التعامل بين الأفراد على أساس الديانة، وبين ما أشاروا إليه حول عدم تعرضهم لأية مواقف قد تعكس هذا التمييز. ويمكن التعرف بشكل مباشر على ما إذا كانت الهوية الدينية قد تؤدي إلى صراعات داخل المجتمع من خلال التطرق إلى قضية العلاقة بين المسلمين والمسيحيين داخل المجتمع المصري.

– آراء أفراد العينة حول ما إذا كانت هناك مشكلة بين المسلمين والمسيحيين في المجتمع المصري:

أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من يرون من أفراد العينة أنه لا توجد مشكلة بين المسلمين والمسيحيين بلغت 63%، ومن ناحية أخرى يرى البعض أن المجتمع المصري يعاني من هذه المشكلة، وذلك بنسبة 37%. (جدول رقم 30).

فيما يتعلق بأسباب وجود هذه المشكلة، فمن بين من ذكروا أن هناك مشكلة بين المسلمين والمسيحيين بلغت نسبة من أشاروا إلى سبب "انتشار الفكر المتطرف" 39%، ثم "وجود عناصر داخلية وخارجية تسعى لإشعال هذه الفتنة" 36%، وأخيرًا "غياب دور المؤسسات الدينية" 25%. (جدول رقم 31).

ومما سبق يتضح أن الروابط التاريخية العميقة بين مسلمي مصر ومسيحييها قد ساهمت في الحد من اعتبار الهوية الدينية أساسًا للتمييز بين الأفراد في التعامل داخل المجتمع، وإن كان ذلك لم يمنع إلى حد كبير من ظهور مشكلات وصراعات بينهما نتيجة للأسباب سالفة الذكر وغيرها.

ج– أثر اللغة على الممارسات الاجتماعية

طُرح تساؤل حول آراء أفراد العينة فيما يتعلق بمدى أهمية اللغة العربية كمؤشر من مؤشرات الهوية المصرية تحديدًا، ودورها في تمييز هذه الهوية عن غيرها من المجتمعات. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من يرون من أفراد العينة أن اللغة العربية هي مؤشر من مؤشرات هوية المجتمع المصري وتميزه عن غيره من المجتمعات بلغت 2, 83%. في حين بلغت نسبة من نفوا هذا الأمر 16,8%. وهو ما يتفق مع ما أوضحته دراسة بسام بركة حول أهمية اللغة التي أشارت إلى أن اللغة العربية تمتاز عن غيرها من اللغات بأنها كانت ولا تزال تكون المحور الذي ترتبط به هوية الدين. (جدول رقم 32).

د– أثر الانتماء على الممارسات الاجتماعية

سبقت الإشارة – من خلال نظريتي هوية المكان، والهوية الاجتماعية – إلى عنصر الانتماء باعتباره من ضمن عناصر الهوية، أي كيف يؤثر الانتماء للمكان من ناحية، والانتماء للجماعات الاجتماعية من ناحية أخرى على تشكيل هوية الأفراد. كما أوضحت دراسة حول "الهوية في الدساتير المصرية :الأطر والمكونات" أن أحد عناصر الهوية الوطنية الثلاثة الرئيسية في التاريخ الدستوري للدولة المصرية هو الانتماء القومي، بجانب اللغة والدين. (نيفين العيادي و أماني عبد الغني: 2012 ،ص ص 9–11) .

من هنا سوف نتطرق إلى آراء أفراد العينة حول أثر الانتماء الجغرافي على الممارسات الاجتماعية من ناحية، ورؤية أفراد العينة لقضيتي الانتماء والمواطنة بشكل عام في المجتمع المصري.

– أثر الانتماء الجغرافي على الممارسات الاجتماعية

– أثر الانتماء الجغرافي على المستوى المحلي على الممارسات الاجتماعية:

فيمكن الإشارة في هذا السياق إلى ما ألمح إليه سمير نعيم حول ما تتسم به مصر من تنوع خلاق، ومن ضمن هذا التنوع (التنوع الإقليمي). وأنه من الضروري التقليل من حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الوجه القبلي، والوجه البحري تحديدًا، حيث يعاني الوجه القبلي من نقص العديد من الخدمات الضرورية . (سمير نعيم: 2011، ص ص243-244).

وقد طرحت الدراسة حول مدى تمتع أفراد العينة من المحافظات الأربع (محل الدراسة) بالمواطنة الكاملة، والذي قد تكون الإجابة عنه مبررًا للنتيجة المتعلقة بمدى أثر الانتماء الجغرافي على المستوى المحلي على الممارسات الاجتماعية. وهنا جاءت نتائج الدراسة متفقة مع ما أشار إليه سمير نعيم، حيث إن أفراد العينة بمحافظة القاهرة جاءوا في المرتبة الأولى وفقًا لتمتعهم بالمواطنة الكاملة، وذلك بنسبة (81,8%)، ثم يأتي مبحوثو محافظة المنوفية في المرتبة الثانية بنسبة (72,2%)، ثم مبحوثو محافظة الفيوم في المرتبة الثالثة بنسبة (63,8%)، وأخيرًا يأتي مبحوثو محافظة الإسماعيلية بنسبة (54,6%) ليشغلوا المرتبة الرابعة. (جداول رقم 33، 34، 35،36).

وبالنسبة لأسباب عدم الشعور بالمواطنة من جانب بعض أفراد العينة بتلك المحافظات فقد جاء الشعور بعدم العدالة الاجتماعية السبب الأول داخل المحافظات الأربع حيث شكل في القاهرة نسبة 61,8%، وفي المنوفية 50,4%، وفي الفيوم 39%، وأخيرًا شكل في الإسماعيلية 33,8%. (جداول أرقام 37،38،39،40) وفي ضوء النتائج السابقة أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من يرون أنه في بعض الأوقات يتعامل الفرد في المجتمع على أساس انتمائه الجغرافي (أي كونه قاهريًا/ بحراويًا/ قبليًا/ من إحدى مدن القناة) 54% من أفراد العينة، بينما بلغت نسب

أفراد العينة الذين لا يرون هذه التفرقة 23,7% ، وهي نسبة متقاربة مع نسبة الآراء المقابلة التي ترى أن هناك التفرقة على أساس الانتماء الجغرافي والتي بلغت 3, 22%. (جدول رقم 41).

وفيما يتعلق بآراء أفراد العينة حول تأثير الانتماء الجغرافي على التعامل بين الأفراد على مستوى بعض المحافظات ، فقد جاءت النتائج على النحو التالي: احتلت الإجابة في بعض الأوقات المرتبة الأولى بين المنتمين إلى محافظات المنوفية، والإسماعيلية، والقاهرة، والفيوم بنسب 59%، 55%، 52,4% ، 48,8% على التوالي.

واحتلت الإجابة "لا" المرتبة الثانية بين المنتمين إلى محافظات المنوفية، والفيوم، والإسماعيلية، والقاهرة بنسب 24%، 22,8%، 28,2%، 19,8% على التوالي.

واحتلت الإجابة "نعم" المرتبة الثالثة بين المنتمين إلى محافظات القاهرة، والفيوم، والإسماعيلية، والمنوفية بنسب 27,8%، 23%، 21,4%،17% على التوالي. (جداول أرقام 42، 43، 44، 45)

ومما سبق اتضح تأثير الانتماء الجغرافي على شعور أفراد العينة بالتمييز في التعامل في المجتمع على أساس هذا المتغير، وبالطبع سكان المحافظات أكثر شعورًا بهذا التمييز من سكان القاهرة (العاصمة)، وقد تم الربط بين هذه النتيجة وبين أن سكان تلك المحافظات هم أقل شعورًا بالمواطنة الكاملة من محافظة القاهرة، مما أسفر عن شعورهم بهذا التمييز.

– أثر الانتماء الجغرافي على المستوى العربي والأجنبي:

أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة أفراد العينة الذين يرون أن هناك بالفعل تفرقة في التعامل على اعتبار الجنسية (بمعنى كون الشخص مصري أو عربي أو أجنبي) بلغت

46%. بينما بلغت نسبة الذين يرون أنه أحيانًا تحدث هذه التفرقة 24%. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة من يرى أن مثل هذه التفرقة لا تحدث 17%. (جدول رقم 46).

وبناءً على النتيجتين السابقتين يمكن القول إن الانتماء الجغرافي – بناءً على آراء النسبة الأعلى من أفراد العينة – سواء على المستوى المحلي، أو على المستوى العربي والأجنبي، قد أحدث تمييزًا في التعامل بين الأفراد، وذلك يرتبط بتصور كل فرد عن هوية المكان الذي ينتمي إليه الآخر.

– العلاقة بين الانتماء والمواطنة كعناصر للهوية

أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة 1, 79% من أفراد العينة يرون أن شعور الفرد بالانتماء لبلده، له علاقة بإحساسه بأنه مواطن في هذا البلد. وفي المقابل بلغت نسبة أفراد العينة الذين ذهبوا إلى أن هذا الشعور ليس له علاقة بالإحساس بالمواطنة9, 20%. وهو ما يعني العلاقة الوطيدة بين عنصري الانتماء والمواطنة . (جدول رقم 47).

يمكن التطرق هنا إلى مدى معاناة المجتمع المصري من أزمة الانتماء لانعكاس ذلك على قضية الهوية.

– آراء أفراد العينة حول مدى معاناة المجتمع المصري من أزمة انتماء

ففي البداية أوضحت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى من أفراد العينة هم الذين يرون أن المجتمع المصري يعاني أزمة انتماء أو صراعات أو فتن داخلية بين قطاعاته وشرائحه 69%. وفي المقابل بلغت نسبة من لا يرى وجود مثل هذه الأزمات في المجتمع 31%. (جدول رقم 48).

وحول مدى حداثة هذه الأزمة: فقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة من أفراد العينة يرون أن أزمة الانتماء ظهرت حديثًا في المجتمع المصري 2, 69%، بينما نسبة من يرون أن هذه الأزمة موجودة في المجتمع المصري وكامنة فيه بلغت 30,8%. (جدول رقم 49).

ولعل أبرز الأحداث التي ظهرت حديثًا في الواقع العربي بشكل عام، والمصري بشكل خاص، والتي قد ترتبط بشكل أو بآخر بأزمة الانتماء والصراعات هي اندلا ع الثورات العربية، ومن ضمنها الثورة المصرية 25 يناير 2011، ومن هنا طُرح تساؤل حول أثر الثورات المصرية (ثورة 1919، وثورة يوليو 1952، وثورة 25 يناير 2011) على أزمة الانتماء.

أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من ذكروا أن أكثر الثورات التي أدت إلى حدوث أزمة انتماء في المجتمع المصري هي ثورة 25 يناير 2011 بلغت 82,8%، وربما هذه النتيجة ترجع إلى أن جميع أفراد العينة قد عايش هذه الفترة والتي لا زالت نتائجها مستمرة حتى كتابة هذه السطور. ثم نسبة من يرون أن ثورة يوليو 1952 قد أحدثت أزمة انتماء 10,8%. وبلغت نسبة من يرون أن ثورة 1919 قد أحدثت هذه الأزمة 4, 6%. (جدول رقم 50)

– أثر الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة على آرائهم حول مدى معاناة المجتمع المصري من أزمة انتماء أو صراعات أو فتن داخلية بين قطاعاته وشرائحه:

أ– العلاقة بين النوع الاجتماعي ومدى الموافقة على معاناة المجتمع المصري من أزمة انتماء أو صراعات أو فتن داخلية بين قطاعاته وشرائحه :

أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة الإناث اللاتي ذهبن إلى أن المجتمع المصري يعاني من أزمة انتماء أو صراعات أو فتن داخلية بين قطاعاته وشرائحه بلغت 73% في

مقابل نسبة الذكور التي بلغت 6, 65%. وهو ما يعني أن الإناث أكثر شعورًا بهذه الأزمة من الذكور.(جدول رقم 51).

ب- العلاقة بين العمر ومدى الموافقة على معاناة المجتمع المصري من أزمة انتماء أو صراعات أو فتن داخلية بين قطاعاته وشرائحه :

وفيما يتعلق بتأثير العمر على آراء أفراد العينة، فقد كشفت نتائج الدراسة عن أن أكثر فئات السن التي ترى أن هناك أزمة انتماء أو فتن أو صراعات داخل المجتمع المصري هي الفئات التي تندرج ضمن مرحلة الشباب حيث جاءت على النحو التالي : في المرتبة الأولى فئة الشباب من (20إلى أقل من 25 سنة) بنسبة 35%، يليها في المرتبة الثانية الفئة العمرية من (25إلى أقل من 30 سنة) بنسبة 4, 18%. ثم الفئة العمرية من (30 إلى أقل من 35 سنة) بنسبة 13% في المرتبة الثالثة، ثم جاءت الفئة العمرية من (35 إلى أقل من 40 سنة) في المرتبة الرابعة بنسبة 5, 10%. ثم جاءت الفئات العمرية الأخرى حتى 60 سنة فأكثر بنسب أقل. وهو ما يوضح أن أفراد العينة الذين ينتمون إلى مرحلة الشباب هم أكثر الفئات شعورًا بهذه الأزمة. (جدول رقم 52).

ج- العلاقة بين الديانة ومدى الموافقة على معاناة المجتمع المصري من أزمة انتماء أو صراعات أو فتن داخلية بين قطاعاته وشرائحه :

بالنسبة لعلاقة الديانة بمدى شعور أفراد العينة بأن هناك أزمة انتماء أو فتن أو صراعات في المجتمع المصري، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن أفراد العينة من المسلمين أكثر شعورًا بهذه الأزمة بنسبة 70,4%، بينما بلغت نسبة أفراد العينة من المسيحيين الذين يشعرون بهذه الأزمة 58,2%. وهو ما يعكس ما سبق الإشارة إليه حول رأي النسبة الأعلى من أفراد العينة التي أوضحت عدم وجود مشكلة طائفية

في مصر، والدليل على ذلك أن أزمة الانتماء ليس لها علاقة بكون المسيحيين يمثلون الأقلية في المجتمع المصري. (جدول رقم 53).

د- العلاقة بين الانتماء الإيديولوجي ومدى الموافقة على معاناة المجتمع المصري من أزمة انتماء أو صراعات أو فتن داخلية بين قطاعاته وشرائحه :

أظهرت النتائج أن المنتمين إلى التيار الإسلامي (إخواني – سلفي- مؤيد للتيار الإسلامي بشكل عام) هم الأكثر شعورًا من غيرهم بهذه الأزمة، وذلك بنسبة 4, 9%، يليهم أفراد العينة من المنتمين إلى التيار اليميني (محافظ – حكومي- ينتمي إلى تحالف يؤيد الدولة) بنسبة 8%، ثم جاء المنتمون إلى التيار اليساري (ناصري- اشتراكي- قومي – عربي) بنسبة 6%. (جدول رقم 54).

ترجع هذه النتيجة إلى ما شهدته الساحة السياسية المصرية في الآونة الأخيرة من صراعات بين التيارات السياسية المختلفة بشكل عام، والتيارات الإسلامية بشكل خاص.

يتضح مما سبق أن فئات العينة الأكثر انخراطًا في الحياة السياسية إلى حد ما (في الفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة) هم الشباب، والمسلمون، المنتمون إلى التيار الإسلامي هم أنفسهم الذين يرون أن هناك بالفعل أزمة انتماء أو صراعات أو فتن تهدد المجتمع المصري.

هـ- العلاقة بين الحالة المهنية ومدى الموافقة على معاناة المجتمع المصري من أزمة انتماء أو صراعات أو فتن داخلية بين قطاعاته وشرائحه :

فيما يتعلق بتأثير الحالة المهنية على مدى شعور أفراد العينة بأن هناك أزمة انتماء أو فتن أو صراعات في المجتمع المصري، كان أصحاب المهن الكتابية (المستوى الرابع) هم أكثر الفئات التي ترى أن هناك أزمة بنسبة 78,5% . ثم يأتي في المرتبة الثانية كبار المهنيين (المستوى الثاني) بنسبة 73,3%، يليهم في المرتبة الثالثة غير

العاملين بنسبة 69,6%. ثم جاءت المستويات المهنية الأخرى بنسب أقل. وهو ما يعني أنه ليس هناك علاقة وطيدة بين الشعور بأزمة الانتماء والحالة المهنية. والدليل على ذلك أن غير العاملين جاءوا في المرتبة الثالثة، ولعل ذلك يرجع إلى أن الطلاب من فئة الشباب كانوا من ضمن فئة غير العاملين، وهم كانوا أكثر الفئات شعورًا بهذه الأزمة. (جدول رقم 55)

ويمكن هنا ذكر أحد مؤشرات الانتماء، وهو مدى الموافقة على العيش خارج مصر بصفة دائمة، وذلك لمحاولة الكشف ما إذا كانت آراء أفراد العينة حول مدى معاناة المجتمع المصري من أزمة انتماء وصراعات قد تؤدي إلى رغبتهم في الهجرة الدائمة أم لا، وذلك أيضًا في ضوء خصائصهم الاجتماعية.

– مدى الموافقة على العيش خارج مصر بصفة دائمة كمؤشر من مؤشرات الانتماء:

أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من رفضوا العيش خارج مصر بصفة دائمة 73,5%. بينما نسبة من وافق على هذا الأمر 26,5%. وهو ما يعكس أنه لا يزال هناك شعور بالانتماء، وبالتالي تمسك بالهوية لدى أغلب أفراد العينة. (جدول رقم 56).

– العلاقة بين الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة ومدى موافقتهم على العيش خارج مصر بصفة دائمة

أ– العلاقة بين النوع الاجتماعي ومدى الموافقة على العيش خارج مصر بصفة دائمة :

بالنسبة للنوع الاجتماعي وتأثيره على آراء أفراد العينة حول هذه القضية، فقد أوضحت النتائج أن نسبة كل من الذكور والإناث من أفراد العينة لا يوافقون على العيش خارج مصر بصفة دائمة بنسبة 78,4% بين الإناث، وبلغت هذه النسبة بين الذكور

69,2%. أي أن الذكور قد يكونون أكثر إقبالاً على العيش خارج مصر أكثر من الإناث. (جدول رقم 57).

ب– العلاقة بين العمر ومدى الموافقة على العيش خارج مصر بصفة دائمة :

فقد بينت النتائج أن جميع فئات مرحلة الشباب هم النسبة الأعلى في الموافقة على العيش خارج مصر بصفة دائمة . فالفئة العمرية (من 20 إلى أقل من 25 سنة) هم أكثر الفئات العمرية التي توافق على العيش خارج مصر بنسبة 8, 42%، يليها الفئة العمرية (من 25 إلى أقل 30 سنة) بنسبة 4, 23%، يليها الفئة العمرية من(30 إلى أقل من 35 سنة) بنسبة 13,2%. ثم تأتي الفئات العمرية الأخرى بنسب أقل. (جدول رقم 58).

وهذه النتيجة تتسق مع الواقع المصري الذي يعاني فيه الشباب من مشكلات من أبرزها البطالة، علاوة على طبيعة تلك المرحلة العمرية، حيث أشار إريكسون بأن الشباب هم الأكثر فضولاً للقضايا المحيرة في الحياة، وبالتالي هم أيضًا الأكثر فضولاً للسفر بشكل عام.

ج– العلاقة بين الحالة الاجتماعية ومدى الموافقة على العيش خارج مصر بصفة دائمة :

أوضحت النتائج أن أفراد العينة من العزاب هم أكثر الفئات التي وافقت على العيش خارج مصر بنسبة 52%، ثم يليها فئة المتزوجين بنسبة 42%. ثم جاءت الحالات الاجتماعية الأخرى بنسب أقل. (جدول رقم 59). وربما يرجع ذلك لشعورهم بعدم المسؤولية الاجتماعية على أسرهم بالمقارنة بفئة المتزوجين.

د– العلاقة بين الحالة التعليمية ومدى الموافقة على العيش خارج مصر بصفة دائمة :

وفيما يتصل بأثر الحالة التعليمية على آراء أفراد العينة، فقد كشفت النتائج عن أن أفراد العينة من الحاصلين على مؤهل جامعي هم أكثر الفئات التي وافقت على العيش خارج مصر بنسبة 36%، يليهم الحاصلون على مؤهل متوسط/ ثانوية عامة وما يعادلهما بنسبة26,2%، ثم الفئة التي تقرأ وتكتب بنسبة 13,3% وقد جاءت بعد ذلك المؤهلات الأخرى بنسب أقل. (جدول رقم 60).

هـ- العلاقة بين الانتماء الإيديولوجي ومدى الموافقة على العيش خارج مصر بصفة دائمة :

جاءت النتائج المتعلقة بعلاقة الانتماء الإيديولوجي بمدى موافقة أفراد العينة (من المنتمين إيديولوجيًا) على العيش خارج مصر دائمًا متسقة مع توجهات هذه الانتماءات، حيث نجد أن بعض المنتمين إلى التيار اليساري قد وافقوا على العيش خارج مصر دائمًا، بنسبة 10%، وبنسبة متقاربة جاءت آراء المنتمين إلى التيار الإسلامي بنسبة 9,6%، بينما وافق فقط 3,6% من المنتمين إلى التيار اليميني المحافظ على هذا الأمر. (جدول رقم 61).

وبناءً على النتائج السابقة، يمكن القول إن هناك ارتباطًا منطقيًا بين الموافقة على أن هناك أزمة انتماء في المجتمع المصري، وبين الإقبال على العيش خارج مصر بصفة دائمة. وقد اتضح ذلك من خلال النتائج المتعلقة بالعلاقة بين الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة وبين آرائهم في كلتا القضيتين. فنجد أكثر الفئات إقبالاً على الهجرة كالشباب، والمنتمين إلى التيار الإسلامي، هم أنفسهم الذين يرون أن هناك بالفعل أزمة انتماء أو صراعات أو فتن تهدد المجتمع المصري.

3- أثر الهويات المتعددة على مدى إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة:

تعد محاولة التعرف على أثر الهويات المتعددة على مدى إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة من ضمن أهداف الدراسة الأساسية. وقد أوضحت النتائج أن نسبة أفراد العينة الذين يعتقدون أن بعض الهويات المتعددة لا تؤثر على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة بلغت 2, 51%. في المقابل بلغت نسبة من يرون أن هذه المتغيرات تؤثر بالفعل على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة 8, 48%. (جدول رقم 62).

وتدل هذه النتيجة على أن تلك الهويات المتعددة لم تؤثر على مدى شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة، وفقًا لآراء أغلبية أفراد العينة.

– أثر الخصائص الاجتماعية على آراء العينة حول تأثير الهويات المتعددة على مدى الإحساس بالانتماء والمواطنة :

أ– العلاقة بين النوع وتأثير الهويات المتعددة على مدى إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة:

أوضحت نتائج الدراسة أن الذكور أكثر تأييدًا من الإناث فيما يتعلق بالاعتقاد في أن الهويات المتعددة لا تؤثر على الإحساس بالانتماء والمواطنة، وذلك بنسبة 53,3%، مقابل 48,8% من الإناث. (جدول رقم 63)

ب– العلاقة بين الديانة وتأثير الهويات المتعددة على مدى إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة:

كشفت نتائج الدراسة أن أفراد العينة من المسلمين أكثر تأييدًا من المسيحيين فيما يتعلق بالاعتقاد في أن الهويات المتعددة لا تؤثر على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة، وذلك بنسبة 4, 51%، مقابل 6, 48% من المسيحيين (جدول رقم 64).

ج– العلاقة بين الحالة التعليمية وتأثير الهويات المتعددة على مدى إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة:

أوضحت النتائج أنه بالنسبة للفئات التي لا تعتقد أن لهذه المتغيرات أي تأثير على هذا الشعور، جاء في المرتبة الأولى الفئة الحاصلة على مؤهل جامعي بنسبة 2, 45%، ثم الفئة الحاصلة على مؤهل متوسط أو ثانوية عامة أو ما يعادلها بنسبة 2, 24%، في المرتبة الثانية، ثم في المرتبة الثالثة فئة مؤهل فوق جامعي بنسبة 9, 9%، ثم جاءت الفئات الأخرى بنسب أقل. (جدول رقم 65).

د- العلاقة بين الانتماء الإيديولوجي وتأثير الهويات المتعددة على مدى إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة:

فيما يتصل بتأثير الانتماء الإيديولوجي على آراء أفراد العينة، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن المنتمين إلى التيار الإسلامي (إخواني – سلفي- مؤيد للتيار الإسلامي بشكل عام) هم أكثر الفئات التي تعتقد أن لهذه المتغيرات تأثير على شعور الفرد بالانتماء أو إحساسه بالمواطنة وذلك بنسبة 9, 11%، يليهم فئة المنتمين إلى التيار اليساري (ناصري- اشتراكي- قومي – عربي) بنسبة 4, 9%، ثم فئة المنتمين إلى التيار اليميني (محافظ – حكومي- ينتمي إلى تحالف يؤيد الدولة) بنسبة 4, 8%. ومن ناحية أخرى، بلغت النسبة بين غير المنتمين3, 70%. (جدول رقم 66).

يتضح مما سبق أن أغلب أفراد العينة الأكثر اعتقادًا بأن تلك الهويات المتعددة لها تأثير على التمييز في التعامل بين الأفراد داخل المجتمع، هم أيضًا الأكثر اعتقادًا بأن تلك الهويات تؤثر على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة (بالتحديد الإناث والمنتمون إلى التيار الإسلامي). وإن كان متغير الحالة التعليمية لم يعكس تأثيرًا على آراء أفراد العينة حول هذه القضية.

– آراء أفراد العينة حول ترتيب الهويات المتعددة وفقًا لمدى تأثيرها على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة:

يعرض هذا الجزء آراء أفراد العينة حول ترتيب الهويات المتعددة (الدين، والنوع، والانتماء الجغرافي، واللغة، فضلاً عن اللون، والعرق) وفقًا لمدى تأثيرها على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الدين جاء في المرتبة الأولى من حيث مدى تأثيره على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة بنسبة 50%، وهو ما سبق أن أكدته الكتابات النظرية، وكان من بينها ما أشار إليه إريكسون حول دور الدين كمصدر أساسي للإحساس بالانتماء، وخاصة بالنسبة للشباب، إلا أن ذلك لم ينعكس على التعامل بين أفراد العينة وفقًا لديانتهم كما أوضحت النتائج السابقة. ثم تأتي المتغيرات الأخرى بنسب أقل بكثير كالانتماء الجغرافي بنسبة 17,2% ، ثم اللغة بنسبة 9, 11% ، ثم النوع بنسبة 1, 8%، يليه العرق بنسبة 7, 6%، واللون بنسبة 1, 6%. (الجدول رقم 67).

– العلاقة بين الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة على ترتيب الهويات المتعددة وفقًا لمدى تأثيرها على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة:

أ– العلاقة بين النوع الاجتماعي وترتيب الهويات المتعددة وفقًا لمدى تأثيرها على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة:

أوضحت نتائج الدراسة أن كلاً من الذكور والإناث من أفراد العينة، قد اتفقا حول أن أكثر المتغيرات الاجتماعية تأثيرًا على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة هو الدين بنسبة 9, 52% بين الذكور، مقابل نسبة 2, 47% بين الإناث، ثم جاء في المرتبة الثانية الانتماء الجغرافي بنسبة 18% بين الذكور، ونسبة 4, 16% بين الإناث. ثم جاءت اللغة في المرتبة الثالثة بنسبة 14% بين الإناث، مقابل نسبة 9, 9% بين الذكور. ثم متغير النوع الاجتماعي في المرتبة الرابعة بنسبة 6, 9% بين

الذكور وبالنسبة للإناث فقد جاء متغير العرق في المرتبة الثالثة بنسبة 5, 8% . أما متغير اللون في المرتبة الرابعة بنسبة 7,5%. أما متغير العرق واللون فقد احتلا المرتبة الرابعة بنسبة 8, 4% لكل منهما بين الذكور. وأخيرًا جاء متغير النوع الاجتماعي في المرتبة الأخيرة بين الإناث بنسبة 4, 6%. (جدول رقم 68).

ويكشف اختيار هوية النوع الاجتماعي في المرتبة الأخيرة بأن هناك تراجعًا للصورة النمطية التقليدية السائدة حول النوع الاجتماعي إلى حد ما، وإن كان هذا التأثير مستمرًا وفقًا للآراء النظرية والنتيجة السابقة المتعلقة بتأثيره على الممارسات الاجتماعية بين أفراد العينة.

ب– العلاقة بين الديانة وترتيب الهويات المتعددة وفقًا لمدى تأثيرها على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة:

وفيما يتعلق بالديانة وتأثيرها على آراء أفراد العينة، فقد كشفت نتائج الدراسة أن هناك اتفاقًا بين المسلمين والمسيحيين حول متغيري الدين والانتماء الجغرافي، من حيث تأثيرهما على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة، وقد احتل الدين المرتبة الأولى بنسبة 57% بين المسيحيين، و49% بين المسلمين، ثم يأتي في المرتبة الثانية الانتماء الجغرافي بنسبة 18% بين المسلمين، وبنسبة 11% بين المسيحيين. أما فيما يتعلق بمتغير اللغة فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 12% بين المسلمين، ثم متغير النوع الاجتماعي في المرتبة الرابعة بنسبة 8%، أما بالنسبة لمتغيري العرق واللون فقد جاءا في المرتبة الخامسة بنسب متقاربة 7%، 6% على التوالي. وبالنسبة لترتيب المسيحيين لهذه المتغيرات فقد جاء متغير النوع في المرتبة الثالثة بنسبة 9% ، ثم في المرتبة الرابعة متغير اللون بنسبة 8%، وجاء متغير اللون في المرتبة الخامسة بنسبة 7%، ثم متغير الانتماء الجغرافي في المرتبة الرابعة بنسبة 2, 1%،

أما بالنسبة لمتغير العرق فقد جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة 7%.(الجدول رقم 69).

ج- العلاقة بين الانتماء الإيديولوجي وترتيب الهويات المتعددة وفقًا لمدى تأثيرها على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة:

وفيما يتصل بتأثير الانتماء الإيديولوجي على آراء أفراد العينة، فقد عكست نتائج الدراسة أن هناك اختلافًا بين أفراد العينة المنتمين إلى تيارات سياسية مختلفة حول ترتيب المتغيرات الاجتماعية من حيث التأثير على إحساس الفرد بالانتماء والمواطنة. فبالنسبة للمنتمين إلى التيار الإسلامي (إخواني – سلفي- مؤيد للتيار الإسلامي بشكل عام) جاء الدين في المرتبة الأولى – وهو ما يتفق مع توجهاتهم – بنسبة 4, 62%، يليه الانتماء الجغرافي بنسبة 10,3% في المرتبة الثانية، أما متغيرا اللغة، واللون فقد جاءا في المرتبة الثالثة بنسب متقاربة وهي على التوالي: 9,5%، 9,4%. وجاءت المتغيرات الأخرى بنسب أقل.

أما فيما يتعلق بآراء أفراد العينة من المنتمين إلى التيار اليساري (ناصري- اشتراكي- قومي) جاء الدين أيضًا في المرتبة الأولى بنسبة 54,9%، ثم يليه متغير العرق في المرتبة الثانية بنسبة 7, 16%، أما متغير اللون جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 2, 13%. وجاءت المتغيرات الأخرى بنسب أقل.

وقد رتب المنتمون إلى التيار اليميني (محافظ – حكومي- ينتمي إلى تحالف يؤيد الدولة) تلك المتغيرات على النحو التالي: جاء الدين في المرتبة الأولى بنسبة 9, 43%، ثم جاء الانتماء الجغرافي في المرتبة الثانية بنسبة 2, 23%. أما بالنسبة لمتغير اللغة فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 16%. وجاءت المتغيرات الأخرى بنسب أقل.

وتوضح النتيجة السابقة أن "الدين" جاء في المرتبة الأولى في تحديد الهوية والشعور بالانتماء من وجهة نظر أفراد العينة من المنتمين أيديولوجيًا بصرف النظر عن هذا الانتماء الإيديولوجي، بينما أقل الهويات تأثيرًا في الإحساس بالانتماء والمواطنة، هي "اللغة" أو "اللون" حيث تلك الهويات لا تمثل عاملاً أساسيًا للتمييز بين الأفراد داخل المجتمع المصري (جدول رقم 70)

4- تأثير المتغيرات المختلفة على الهوية المصرية:

تناولت الدراسة في هذا الجزء المتغيرات التي قد تؤثر في الهوية المصرية ذاتها، وهذه المتغيرات متعددة، فمنها متغيرات داخلية، وأخرى إقليمية، وثالثة عالمية. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المتغيرات الداخلية جاءت في المرتبة الأولى، حيث إن نسبة من يرون أنها أكثر المتغيرات المؤثرة على هوية المجتمع المصري قد بلغت 43,6%، ثم تأتي المتغيرات العالمية في المرتبة الثانية بنسبة 38,9%. وأخيرًا المتغيرات الإقليمية بنسبة 4, 17%. (جدول رقم 71).

ففيما يتعلق بأهم المتغيرات الداخلية المؤثرة على هوية المجتمع المصري جاءت في المرتبة الأولى "متغير اتساع دائرة الانحلال الأخلاقي" بنسبة 1, 44%، ثم جاء في المرتبة الثانية "اندلاع الثورة المصرية في 25 يناير 2011" بنسبة 28,6%، وجاء في المرتبة الثالثة "اشتعال الصراعات والانقسامات السياسية بين التيارات والأحزاب" بنسبة 4, 27%. (جدول رقم 72).

وفيما يتصل بأهم المتغيرات العالمية المؤثرة على هوية المجتمع المصري جاء في المرتبة الأولى "انتشار وسائل الاتصال الحديثة (الثورة المعلوماتية والتقنية التكنولوجية)" بنسبة 2, 45%، ثم "تعدد وانتشار الفضائيات الخاصة" في المرتبة الثانية بنسبة 23,9%، وقد أضافت دراسة أمينة بيومي في هذا الشأن أن انهيار

البناء الثقافي والقيمي ضمن ما يعرض في الفضائيات العربية، قد أسهم في تهميش الهوية الثقافية لدى الشباب . (أمينة بيومي : 2005، ص 195).

وجاءت في المرتبة الثالثة "سيطرة المؤسسات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد العالمي" بنسبة 12,8%، وفي المرتبة الرابعة "تواجد بعض القوات الأجنبية في الدول العربية والإسلامية" بنسبة 11%. (جدول رقم 73).

وبالنسبة لأهم المتغيرات الإقليمية المؤثرة على هوية المجتمع المصري من وجهة نظر أفراد العينة جاء في المرتبة الأولى "التدخل الأجنبي في السياسات الداخلية للدول العربية" بنسبة 4 , 55%، وفي المرتبة الثانية جاء "اندلا ع ما يعرف بثورات الربيع العربي 2011" بنسبة 25,8%، وفي المرتبة الثالثة "ظهور مشكلات على الساحة العربية مثل حرب العراق والكويت" بنسبة 18,8% . (جدول رقم 74).

ويمكن القول إنه من الصعوبة الفصل بين تلك المتغيرات، ولكن ترتيب المبحوثين لهذه المتغيرات من حيث أهميتها من وجهة نظرهم، ربما يعكس انهماك معظم أفراد العينة في الشأن الداخلي أكثر من أية متغيرات أخرى، لدرجة أنهم اعتبروا أن أزمات هذا الشأن قد تكون أكثر تهديدًا على هويتها من المتغيرات العالمية على خلاف نتائج الدراسات السابقة التي انصب اهتمامها على أثر مظاهر العولمة على الهوية.

خاتمة

مما سبق يتضح أن الهوية تتشكل من عدة عناصر، أو ما يُطلق عليها بالهويات المتعددة ومنها : النوع، والدين، واللغة، الانتماء بوجه عام، والانتماء الجغرافي. لعبت تلك الهويات دورًا في الممارسات الاجتماعية، وقد ركزت هذه الدراسة على جانبين أساسيين متداخلين من تلك الممارسات وهما التمييز في التعامل بين الأفراد داخل المجتمع، والإحساس بالانتماء والمواطنة.

فيما يتعلق بتأثير تلك الهويات في التمييز في التعامل بين الأفراد داخل المجتمع، فقد اتضح اختلاف درجة تأثير كل منهم في إحداث هذا التمييز، حيث جاء في المرتبة الأولى الانتماء على المستوى المحلي، والعربي، والأجنبي، ثم جاء النوع في المرتبة الثانية، يليه الدين في المرتبة الثالثة. وبالنسبة لتأثيرها في الإحساس بالمواطنة والانتماء، فقد تبين أن تلك العناصر يمكن أن تقوم بدور مزدوج حيال هذا الإحساس في كثير من الأحيان، ففي الوقت الذي يمكن أن تؤدي إلى إحداث تمييز في التعامل بين أفراد المجتمع، فإنها في الوقت ذاته قد تغذي الإحساس بالمواطنة والاندماج، وذلك حينما تذوب الفوارق بين تلك الهويات المتعددة داخل المجتمع الواحد، مع الحفاظ على الهوية الوطنية للمجتمع المصري بشكل عام.

ومن ناحية أخرى، هناك العديد من المتغيرات التي أثرت في الهوية، وقد اتضح تداخل تلك المتغيرات المؤثرة على الهوية سواء الداخلية أو الإقليمية، أو العالمية، حيث إن الثورة المعلوماتية التي جاءت في مقدمة المتغيرات العالمية قد كانت بمثابة آلية مهمة في تأجيج نيران الثورات العربية بصفة عامة، والثورة المصرية بصفة خاصة. وإن كانت المتغيرات الداخلية قد جاءت في المرتبة الأولى، ثم احتلت المتغيرات العالمية المرتبة الثانية، وأخيرًا جاءت المتغيرات الإقليمية في المرتبة الثالثة.

ومن هنا، تبقى قضية الهوية من القضايا الجدلية التي تؤثر وتتأثر بالعديد من المتغيرات، مما يجعلها تواجه العديد من التحديات في بعض المراحل التاريخية – كما أُشير سلفًا – ويمكن القول إن المرحلة الراهنة تعد من ضمن تلك المراحل التي تواجه فيها هذه القضية تحديًا واضحًا ينبغي أن تواجهه الدولة والأفراد على حد سواء.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

(1) أحمد أبو زيد وآخرون، التكوين الحضاري للمصريين من الفتح الإسلامي حتى الغزو العثماني، في: **حكمة المصريين**، محمد السيد سعيد (محرر)، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1999.

(2) أحمد حسين حسنين: لغة التعليم وتأثيرها في الهوية العربية: دراسة ميدانية على عينة من الطلاب المصريين في ظل أنظمة تعليمية متباينة، (في) **اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013، ص 306.

(3) أحمد صلاح الملا: **مصر والعروبة: أزمة الوعي وإشكالية الهوية**، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2014.

(4) أحمد عبد الموجود الشناوي: **الهوية الثقافية للمجتمع البدوي: دراسة أنثروبولوجية للثقافة البدوية المتغيرة**، القاهرة، دار مصر المحروسة، 2008.

(5) أحمد مجدي حجازي: "**إشكاليات الثقافة والمثقف في عصر العولمة**"، دار قباء، 2008.

(6)_____: "المواطنة والانتماء بين النظرية والتطبيق: التجربة الماليزية نموذجًا"، في: **المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة**، القاهرة، الدار المصرية السعودية، 2010.

(7) _____: الثورة المصرية ..علامة فارقة، **مجلة الديمقراطية**، العدد 42، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 2011.

(8) أحمد الرشيدي: "ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية"، في: (**العولمة: قضايا ومفاهيم**)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.

(9) أحمد محمد رهبان: **الهوية العربية في ظل العولمة: إطلالة على حال الهوية في مصر والعالم العربي**، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، د.ن.

(10) أحمد يوسف أحمد: العولمة والنظام الإقليمي العربي، في: **العولمة: قضايا ومفاهيم**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

(11) التقرير المصري 7 سبتمبر 2015 www.egyrep.com

(12) السيد يسين: "العولمة: رؤية ابستمولوجية"، في: **العولمة والعلوم السياسية**، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي عامي 1998- 1999،(تحرير: حسن نافعة، و سيف الدين عبد الفتاح)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. 1999.

(13) إدريس المسماري: "محاولة التفكير في مسألة الهوية"، **عراجين**، بنغازي ، مركز الحضارة العربية ، طبعة أولى، يناير، 2004.

(14) أمل حسن أحمد: "**المثقف المصري المعاصر: تحليل مضمون للخطاب السياسي**"، الزعيم للنشر، القاهرة، 2013.

(15) أمينة بيومي: الفضائيات العربية وتهميش الهوية الوطنية : دراسة استطلاعية، **مجلة كلية الآداب**، المجلد (65)، العدد (2)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، أبريل 2005.

(16) أنتوني جيدنز: "**عالم منفلت. كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا**"، ترجمة: محمد محيي الدين، دار ميريت، القاهرة، طبعة ثانية، 2005.

(17) أندرو إدجار وبيتر سيد جويك: **موسوعة النظرية الثقافية : المفاهيم والمصطلحات**، (ترجمة) هناء الجوهري، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2009.

(18) بسام بركة: الترجمة إلى العربية: دورها في تعزيز الثقافة وبناء الهوية، في: **اللغة والهوية في الوطن العربي : إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013.

(19) جانكوفسكي، جرشوني: **هوية مصر بين العرب والإسلام 1900 – 1930**، ترجمة بدر الرفاعي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.

(20) جلال أمين: **ماذا حدث للثورة المصرية : أسباب ثورة 25 يناير 2011 ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل**، القاهرة، دار شروق، 2011.

(21) جمال حمدان: **شخصية مصر: الوسيط: دراسة في عبقرية المكان**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2013.

(22) جون سكوت وجوردن مارشال: **موسوعة علم الاجتماع**، (ترجمة) محمد الجوهري وآخرون، المجلد الثالث، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011.

(23) حسن حنفي: **الهوية**، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2012.

(24) حنان محمد حافظ: "مفهوم المواطنة والبدو في مصر: قبائل أولاد علي نموذجًا"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، ، يناير 2013.

(25) ريان فوت: **النسوية والمواطنة**، (ترجمة) أيمن بكر ، سمر الشيشكلي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

(26) سمير مرقس: **الأقباط والخصوصية الثقافية وخطابات المواطنة والطائفية والأقلوية**، (في) الخصوصية الثقافية نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي، القاهرة، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

(27) سمير نعيم: **ثورة 25 يناير وثقافة الاستهانة**، القاهرة، دار إنسان للنشر والتوزيع، 2011.

(28) طلعت منصور: "**الاغتراب الثقافي عند الناشئة العرب: دراسة تحليلية للإحساس بالهوية الثقافية**"، بحث ميداني في المجتمع الكويتي، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983.

(29) طه حسين: **مستقبل الثقافة في مصر**، القاهرة، دار المعارف، 1937.

(30) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي: سياسة مصر العربية في الثمانينيات: فترة رئاسة مبارك الأولى، في: أحمد يوسف أحمد (محرر)، **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**، المؤتمر الثاني للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990.

(31) عبد الرحمن بودرع: اللغة العربية وسؤال الهوية في سياق تحقيق التنمية نحو منهج لانبعاث اللغة من مصادرها، في: **اللغة والهوية في الوطن العربي : إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013.

(32) عبد العليم محمد: مصر والبحث عن هوية جديدة، **مجلة الديمقراطية**، العدد 47، يوليو 2012.

(33) عزة أحمد صيام: النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة في مصر: دراسة ميدانية لعينة من النساء الفقيرات في حي شعبي، في: عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام (محرران)، **العولمة وقضايا المرأة والعمل**: الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2003.

(34) عصام حسين أحمد حسين: "**إدراك الهوية القومية لدى الطفل المصري**"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، 1991.

(35) على درغام: تناقضات النظام السياسي المصري: دراسة لأزمة الحكم والمعارضة السياسية في مصر، في: مصطفى كامل السيد (محرر)، **التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي**، أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989.

(36)علي ليلة : **التيار الإسلامي بين التأييد والمعارضة: قراءة في الصحافة المصرية**، ط1، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.

(37) _____: **اختراق الثقافة وتبديد الهوية**، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، 2012 .

(38) _____: "**المجتمع المدني العربي. قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**"، مكتبة الأنجلو المصرية"، القاهرة، 2013.

(39) عمرو خاطر عبد الغني وهدان: **العربية والعولمة :معالم الحاضر وآفاق المستقبل في ضوء الثقافة العربية والهوية المصرية**، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، 2010.

(40) فاتن محمد عبد المنعم عزازي: تأثير لغة التعليم على الهوية لدى الطلاب: دراسة ميدانية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (3)، العدد(10)، 2014.

(41) فتحي درويش محمد عشيبة: "**الثقافة الإسلامية للطفل كأحد متطلبات التعامل مع العولمة**"، المؤتمر الدولي الرابع للفلسفة الإسلامية، مايو 1999.

(42) كمال عجمي حامد عبدالنبي: "**الهوية الإسلامية ومتطلباتها التربوية في ضوء التحديات المعاصرة**"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2002 .

(43) ماهر أحمد عبدالعال: "**العولمة والهوية الثقافية: دراسة لموقف المثقف المصري**"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2002.

(44) محمد شريف عبدالرحمن : "**العولمة والهوية : الهوية الثقافية لطلاب الجامعات الخاصة في ظل العولمة**"، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، طبعة أولى، 2008.

(45) محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت.

(46) محمد غاليم: اللغة والهوية في ضوء النظرية السياسية، (في) **اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013.

(47) نيفين العيادي، أماني عبد الغني: **الهوية في الدساتير المصرية: الأطر والمكونات**، القاهرة، مركز المصري للدراسات والمعلومات، نوفمبر 2012.

(48) هارلمبس و هولبورن: **سوسيولوجيا الثقافة والهوية**، (ترجمة) حاتم حميد محسن، دمشق، دار كيوان، 2010.

(49) يوسف الصواني: **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (47)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2003.

ثانيًا : المراجع الأجنبية

([1])Agustin Echelbarria Echabe and Jose Luis Gonzalez Castro: The Impact of Context on Gender Social Identities, **European Journal of Social Psychology**, Eur 1,Soc. Psychol 29, 1999.

([2]) Arab Zaz, Waseem khan and the other: Globalization and its Impacts on Socio – Cultural and Psychological Identity among Pakhtuns of Khyber Pakhtunkhwa Pakistan , **International Journal of Academic Research in Business and Social Science** , Vol 1, No1, April 2011.

([3])Hauge, Ashild Lappegard: Identity and Place :A Critical Comparison of Three Identity Theories, **Architectural Science Review**, High beam Research , March 1, 2007.

([4]) Lilly , T.M Adrian Robertson: Gender Identity: Does it Matter for Consumer s Perceptions ? **Journal of Business Diversity**, Vol (3) ,2012

([5])Steward Harrison Oppong: Religion and Identity, **American International journal of Contemporary Research** , Vol 3, No 6, June 2013.